تاريخ المصريين ٨١

تاريخ السياسة والصحافة المصرية

من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر

د. رمزي ميخائيل

Bibliotheca Alexandrina
0116603

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

الاخراج الفنى : مراد نسيم

تاريخ
السياسة والصحافة المصرية
من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر

د. رمزى ميخائيل

الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية

رقم التصنيف

رقم التسجيل

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥

تقديم

يسرنى أن أقدم للقارىء العزيز هذا الكتاب الهام للدكتـور رمزى ميخائيل ، الذى يتتبع فيه التطورات السياسية التى مرت بمصر فى الفترة من هزيمة يونية ١٩٦٧ الى نصر أكتوبر ١٩٧٣ . وانعكاسات هذه التطـورات السـياسية على الصـحافة المصرية سـلبا وايجـابا ٠

والكتاب على هذا النحو يدخل فى باب التـاريخ المعاصر ، ويجمع بين التاريخ والصحافة بحكم تخصص مؤلفه فى الصحافة من كلية الاعلام ، وهو انجاز مهم يغنى القارىء عن تتبع موضوعه فى الصحف اليومية والمجـلات الاسـبوعية ، برؤية موضوعية رصـينة ٠

وقد احتوى على اربعة فصول رئيسية ، الفصل الأول ، وقد تناول فيه هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، أسبابها ونتائجها ، حتى انقضاء عهد عبـد الناصر ٠ والفصـل الثانى ، وقـد تعرض فيه لعهـد السادات ، وتتبع فيه الأوضاع السياسية فى مصر التى أدت الى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ٠ أما الفصل الثالث ، فقد تناول فيه حـرب أكتوبر ، حتى مبادرة السلام المصرية على يد السادات ٠ وتناول

الفصل الرابع التطورات السياسية التى أحدثها الرئيس الســادات فى حقل السياسة الداخلية ، ودور الصحافة التى أتيح لها هامش كبير من الحرية فى نقد الأوضاع الاقتصادية وغيرها ، وفى فضح مراكز القوى ومساندة حقوق الانسان ، وتعدد الأحــزاب ٠

والكتاب على هذا النحو يلقى بضوء هام على فترة صاخبة من حياة مصر السياسية ، وتفاعلاتها مع الصـــحافة المصرية ٠ ويستحق مكانه الجدير به فى المكتبة العــربية ٠

رئيس التحــرير

ا٠د٠ عبــد العظيم رمضان

الفصل الأول

الهزيمة : أسباب ونتـائج

(١) كارثة الحكم الفردى

لقد سارت الأوضاع الحاكمة فى السياسة والصحافة ، طوال العهد الناصرى ، فى اتجاه واحد ، يصل بالضرورة الى حكم الفرد ، بكل عيوبه ومساوئه ·

سلطات الرئيس

فعندما جاءت سنة ١٩٦٧ ، كانت كافة خيوط السلطات العليا : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، قد استقرت فى قبضة الرئيس جمال عبد الناصر ، اما بمقتضى نصوص دستورية أو قانونية صريحة ، أو بفضل وسائل الممارسة العملية للسلطة ، والنفوذ الطاغى للرئيس ·

وكانت القيادة الفردية العليا للدولة ، هى أهم أركان نظام الحكم القائم ، وأقوى مؤثر فيه ·

فرئيس الجمهورية يترأس الدولة ، ويسيطر على مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) ، اما بأن يترأسه بنفسه ، او بأن

يعين رئيسا للوزراء ، يخضع لرأى رئيس الدولة خضوعا تاما ٠ كما أن رئيس الجمهورية هو الذى يختار الوزراء ، وهو الذى يستطيع عزلهم ٠

أما « مجلس الأمة » ــ وهو المجلس النيابى الذى يقوم بسلطة التشريع والرقابة ــ فان رئيس الجمهورية يهيمن عليه ، بدءا من اختيار المرشحين لعضويته من بين أعضاء « الاتحاد الاشتراكى » ومرورا باختيار رئيسه الذى يسيطر على قراراته ، وانتهاء باستخدام حق رئيس الجمهورية فى حل المجلس ، بعد تأليفه وممارسته عمله ٠

هذا ، بجانب أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ورئيس مجلس الدفاع الوطنى ، وهو الذى يعين القائد العام للقوات المسلحة ٠

كما يترأس رئيس الجمهورية « الاتحاد الاشتراكى العربى »، ويضع قانونه ويرسم تشكيلاته ٠ وهذا « الاتحاد » هو التنظيم السياسى الواحد ، الذى اصطنعه نظام الحكم ، أسوة بسائر « الأنظمة الشمولية » ، واتخذ له مظهرا شعبيا ، يغطى به جوهره السلطوى ٠

ومن أحشاء « الاتحاد الاشتراكى » ، ولدت بعض التنظيمات العلنية والخفية الخادمة للنظام الحاكم ، مثل : « منظمة الشباب الاشتراكى » و « التنظيم الطليعى » ٠ وكان مبعث اهتمام الحاكم « بالاتحاد الاشتراكى » ، هو احداث التوازن به ، فى مواجهة المؤسسة العسكرية ٠

وانبثقت من فردية القيادة العليا للدولة ، وترتبت عليها ، بقية الأوضاع الحاكمة ٠ ومنها : الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بدلا من الفصل بينهما ٠ واحتواء السلطة القضائية

فيهما ــ بدلا من استقلالها ــ بتقليص حــــدود اختصاصاتها ، والتأثير على أشخاص القائمين بها ٠

وبهذا كله ، جمع القائم على رأس الدولة ، بين سلطات تقرير السياسات ، وتشريعها ، وتنفيذها ٠ وبالتالى صار رئيس الدولة هو مصدر الشرعية ، ومنبع السلطة ، وصاحب الكلمة الأعلى ، والمحور الثابت الذى تدور حوله كافة الأركان ٠

ومن هنا جاءت أوصاف تفخيم وتمجيد الرئيس ، كوصفه « بالزعيم الملهم » و « القائد البطل » ٠ وانبثقت مفاهيم الاستسلام لآرائه وقراراته ، والتنازل له عن حق التفكير والتعبير ، ونسبة كل خير ومجد الى شخصه ٠ واطلاق اسمه ومشتقاته على المصانع والمصنوعات والطرق والأحياء والبحيرات تيمنا به وتزلفا اليه ٠

وبطبيعة الأمور ، لم يكن فى الامكان ، فرض نظام الحكم الفردى الشمولى ، واستمراره الا بسيطرة الحاكم الفرد على كافة أركان وأجهزة الأمن ، والاقتصاد ، والاعلام وأهمهـــا الصحافة ٠ أجهزة الأمن تخضع الناس وتمنع معارضة الحاكم ، والاقتصاد يمد الحاكم بالأموال ويخضع العاملين به لمشيئته ، أما أجهزة الاعلام فتدعو لأفكار الحاكم وتبرر سياسته ٠

أجهزة الأمن

فالأمن والتخابر تعددت أجهزته ، تبعا لقلق الحاكم على أمن شخصه ونظامه ٠ وشاب عمل هذه الأجهزة ، كثير من العنف والانحراف والتضارب ٠ وساد لديها ــ امتثالا لفكر الحاكم ــ مفاهيم خاطئة ، منها أن المعارضة السياسية جريمة تجب مواجهتها بالقوة ٠ ولم يكتف الحاكم بأجهزة مخابراته ، فلجأ الى كثير من الصحفيين ، فى مهام جمع المعلومات والتعامل مع أجهزة الدول

الأخرى ، وتوجيه الرأى العام · وكان مجمل نتائج وتأثير أنشطة أجهزة الأمن والمعلومات ، على أفراد الشعب ، فى مقدمة عوامل السلبية والضعف والهزيمة ·

الاقتصاد

أما الاقتصاد ، فقد تمت السيطرة عليه لمصلحة الحاكم ، بامتلاك الدولة القطاع الأكبر من المنشآت الاقتصادية ، خـــلال سنتى ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، تحت شعار الاشتراكية ·

وكان للصحافة المصرية المؤممة ، الدور الأعظم فى توجيه الرأى العام ، حتى يتقبل قرارات تأميم الاقتصاد · وبهذا تمكن الحاكم من توفير المصادر اللازمة للصرف على أنشطته السياسية والعسكرية الخارجية ، وفتح مجالات العمل أمام الضباط المبعدين عن القوات المسلحة ، والتحكم فى أرزاق المدنيين العاملين فى القطاع العام والسيطرة عليهم سياسيا ·

الصحـــافة

أما الصحافة ، فقد عمد الحاكم الى السيطرة عليها ، منذ بدء حركة يولية ١٩٥٢ · وتصاعدت وسائل السيطرة من الايحاء والتنبيه والتهديد والانذار ، الى المصادرة والاغلاق ، والمنع من الكتابة والمحاكمة والاعتقال ، حتى وصلت فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ الى أشد وسائل السيطرة وهو الامتلاك ، باصدار الرئيس قانون « تنظيم الصحـــافة » ·

وبمقتضى هذا القانون ، انتزعت الحكومة ملكية الصحف الكبرى ، التى كانت تصدرها دور : « الأهرام » ، « أخبـــار اليوم » ، « روز اليوسف » و « الهلال » من أصحابها ، ونقلتها الى

الواجهة الشعبية للحكومة ، التى تمثلت فى « الاتحاد القومى » الذى كان قائما منذ سنة ١٩٥٧ ، ثم تغيرت لافتته الى « الاتحاد الاشتراكى العربى » فى عام ١٩٦٢ • وصار اصدار الصحف والعمل فى الصحافة ، مرتهنا بصدور ترخيص من المالك الجديد لدور الصحف • وتوالى بعد ذلك صدور قرارات تأميم بقية دور الصحافة والنشر •

وصار رئيس الدولة ـ بصفته رئيسا « للاتحاد القومى » ثم « الاتحاد الاشتراكى » ـ هو السلطة العليا المهيمنة على الصحافة• ولما كان رئيس الجمهورية هو فى نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية (الحكومة) ، فقد وجدت الصحف نفسها تحت السيطرة الكاملة للحكومة •

وفى ظل سيطرة الحكومة على الصحف المؤممة ، تمكن بعض أعضاء المؤسسة العسكرية الحاكمة ، وبعض الكتاب الاشتراكيين (أصحاب الفكر المرغوب فيه) ، من شغل المناصب الادارية والفكرية العليا فى المؤسسات الصحفية •

فمع صدور قانون « تنظيم الصحافة » ، فى مايو ١٩٦٠ ، صدر قرار بتعيين أربعة من الضباط أعضاء منتدبين لادارة بعض المؤسسات الصحفية ، هم : أمين شاكر فى « أخبار اليوم » ، عبد الرؤوف نافع فى « دار الهلال » ، يوسف السباعى فى « روز اليوسف » وسيد ابراهيم فى « دار التحرير » •

وبعد الغاء الأحكام العرفيــة فى مارس ١٩٦٤ ، وخروج الكتاب اليساريين من المعتقلات ، اختار الرئيس جمال عبد الناصر ، فى نوفمبر ١٩٦٤ ، أحمد فؤاد للاشراف على « أخبار اليوم » ، وخالد محيى الدين لرئاسة « مؤسسة روز اليوسف » ، ثم رئاسة امانة شئون الصحافة « بالاتحاد الاشتراكى العربى » ، وأحمد

حمروش لرئاسة تحرير « روز اليوسف » · وتوالى بعد ذلـــك زحف اليساريين على المناصب الصحفية ·

وفى ظل السيطرة الحكومية على الصحافة أيضا ، وجـد الصحفيون أرزاقهم وأقلامهم تحت أمر الحاكم ورهنا لمشيئته ، وهو الهدف من اصدار قانون « تنظيم الصحافة » ، رغم الحجج التى أعلنت لتبريره ، فى مواد القانون نفسه ، وفى أحاديث الرئيس المتعددة ، ثم فى « الميثاق الوطنى » الذى صدر سنة ١٩٦٢ · « فالشعب » لم « يمتلك الصحافة » ، بل الحكومة · و « الديمقراطية السليمة » لم تقم ، لكن استمر الحكم الفردى ، وازداد شـــدة · فتعددت حوادث تدخل الرئيس فى العمل الصحفى بكافة الوسائل الايجابية والسلبية : التعيين ، النقل ، الرفت ، الاملاء ، الحذف ، التشجيع ، الابعاد والمنع · وحدد الرئيس فى خطبه وفى كافـة مواثيق العمل السياسى ، كثيرا من الضوابط والقيود التى تمنع مناقشة أسس النظام السياسى والاجتماعى ، ولا تسمح بالنقد والاختلاف الا فى الأمور الثانوية ·

وكان نوع ودرجة علاقة الرئيس بالكاتب ، هى المعيار الأول لقبول أو رفض نقده وملاحظاته · أما الاعلان عن فرض الرقابة على الصحافة أو الغائها ، فكان مجرد عمل شكلى لا يغير من الأمر الواقع شيئا ، لأن المسئولين عن التحرير صاروا رقباء عليه، لصلحة الحاكم ونظامه ·

أما نشر حوادث الانحراف ، والأمور الشخصية للمشاهير ، التى اعتبرها الرئيس مبررا لتاميم الصحافة ، فلم يتوقف نشرها بعد التأميم ، إلا فترة وجيزة فى شهرى يونية ويولية ١٩٦٧ ، لتفسح مجالا لنشر أخبار الهزيمة ونتائجها ! ··

ولم ينته تأثير رأس المـــال على الصحـــافة ، ولم يتوقف استخدام الاعلان فى توجيه المواد الصحفية الى خدمـــة رجـــال

الصناعة والتجارة · وكل ما حدث هو انتقال هذا السلاح من أيدى الرأسماليين ، الى ادارات فى مؤسسات القطاع العام ، استخدمت الأموال العامة فى الدعاية والاعلان ، لتزييف الحقائق، واختلاق انجازات وانتصارات ، واخفاء أخطاء وجرائم يجب أن يحاسب مرتكبوها عليها ·

صورة الواقـــع

ورغم سيطرة الحكومة على الصحافة ، فان تحليل مضمون المواد الصحفية المنشورة خلال الشهرين السابقين لحرب يونية ١٩٦٧ ، يرسم صورة حية للواقع الذى أسفر عنه نظام الحـــكم الفردى ، وردود أفعاله فى شتى المجالات ·

الأوضـــاع السياسية

فى دائرة العلاقات الخارجية ، كانت الصحف المصريـــة تتسابق فيما بينها ، لتنفيذ سياسة الرئيس ، التى قامت على مهاجمة الاستعمار ، وتأييد كافة « حركات التحرر الوطنى » ، والتى قضت بمعارضة السياسة الأمريكية والبريطانية ، المساندة لاسرائيل والمعادية للعرب · وكذلك معاداة الدول العربية المتعاونة مع الاستعمار ، وفى مقدمتها السعودية والأردن · وتجميـــد العلاقات مع الدول العربية غيرالمتمشية مع سياسة الرئيس ، وهى تونس ، المغرب ، ليبيا ، العراق · أما الدول الصديقة ، يتقدمها الاتحاد السوفيتى والجزائر واليمن ، وبعض الدول الأفريقية ، فكانت الصحف المصرية تبرز انجازاتها وتنكر كل ما يشوب العلاقات معها ·

وفى دائرة النشاط السياسى الداخـــلى ، تكشف المـــواد الصحفية عن المركزية الشديدة فى ادارة أجهزة الدولة ، التى

تتدرج بدءا من القاعدة صعودا الى القمة ، التي يتربع عليها رئيس الجمهورية · كما تبين تعاظم نفوذ المؤسسة العسكرية ، بعد أن تولى المشير عبد الحكيم عامر (القائد العام للقوات المسلحة) ، النيابة عن رئيس الجمهورية (القائد الأعلى للقوات المسلحة) ، والهيمنة على « مجلس الدفاع الوطني » ، ورئاسة كل من : « لجنة الرقابة العليا للدولة » ، « اللجنة العليا لتصفية الاقطاع » ، و « الاتحاد العربى لكرة القدم » · وهذا الى جانب اتساع اختصاصات المؤسسة العسكرية ، لتشمل بعض دوائر القضاء والمحاكم الاستثنائية ، و « هيئة النقل العام » ·

وتزخر صفحات الصحف بأخبار « الاتحاد الاشتراكى العربى » ، وتدخله فى كافة الأنشطة السياسية والنقابية والاقتصادية ، وانحراف بعض أعضائه ولجانه · وكان على صبرى ، امينه العام ، يدعو يوميا ويشيد ، على صفحات « الجمهورية » ، بما سماه : « حركة التطور الثورى » ، « نضال قوى الشعب العاملة » ، « منجزات المجتمع الاشتراكى » و « خطى التقدم الاشتراكى » · واستشعارا منه بعدم تقبل أكثر القراء لدعوته ، شن على صبرى هجوما شديدا على ما سماه : « القوة المضادة لحركة التطور الثورى » ، « الجناح الأول للحزب الرجعى » ، « محاولة الانتكاس بالثورة الاجتماعية » ·

الواقع الاقتصادى

وعن الحالة الاقتصادية ، تقدم الصحافة المواد الكافية لبيان تردى الوضع الاقتصادى ، الناتج عن الاسراف فى الصرف على الثورات وحركات التحرر الوطنى ، وتورط الجيش المصرى فى الحرب باليمن ، وسوء تخطيط وادارة الاقتصاد المؤمم · فتتحدث الصحف عن اختلال ميزان المدفوعات ، ونقص رصيد العملات

الأجنبية ، والجهود الكبيرة التى يبذلها المختصون لسحب ٦٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولى ، وتقييد السفر للخارج للدراسة والتدريب وغيرهمـــا لتوفير النقد الأجنبى ، وخفض اعتمادات الأجور الاضافية وبدلات التمثيل الى النصف للعاملين فى أجهزة الحكومة والقطاع العام ، وخفض ميزانيتى الخدمات والأعمال ، وعجز الحكومة عن اقامة المساكن وابنية التعليم وخطوط التليفونات ، وعن توفير وسائل المواصلات والمواد التموينيـــة والجلود . وزخرت صفحات الصحف بالشكوى من ارتفاع اسعار المواد التموينية والخدمات ، وسوء حالة المرافق العامة ، وتخلف الموظفين فى الدرجات الوظيفية ، وظواهر الدروس الخصوصية وخلو الرجل والسوق السوداء لمواد البناء . وبعض قضايـــا الانحراف واستغلال النفوذ فى مجال التصدير والاستيراد .

وفى الوقت الذى تحـــدثت فيه الصحف عن نقص الخضر والفاكهة ، وارتفاع أسعارها ، فقد نشرت كثيرا من الأخبار حول التوسع فى تصديرها الى روسيا ! .. وأكدت تصريحات صدقى سليمان رئيس الوزراء وجود معوقات للانتاج ، وازدياد تكلفته ، وارتفاع حجم العمالة والأجور .

وكانت حقائق الوضع الاقتصـــادى فى مصر ، واضحـــة ومعروفة ، ومع هذا ، كتب الدكتور عبد المنعم القيسونى ، يؤكد قوة وسلامة الاقتصاد المصرى ، ويكذب أقوال الصحف الأوربية والأمريكية ، عن عدم قدرته على تحمل أعباء الحرب مع اسرائيل .

لماذا .. وكيف ؟ ..

هكذا كانت الأحوال السياسية والاقتصاديـــة فى مصر ، قبيل حرب يونية ١٩٦٧ . فلماذا أقحم جمال عبد الناصر البلاد فى حرب ليست مستعدة لها ؟ .. وكيف وقعت الكارثة الكبرى ؟ .. وما هى نتائجهاوتأثيراتها على الحاكم الفرد والشعب المحكوم ؟ ..

(٢) أقصر معركة وأفدح هزيمة !

ظلت منطقة الحدود السورية الاسرائيلية ساخنة ، بسبب كثرة الاشتباكات العسكرية بين اسرائيل وسوريا ، نتيجة للنشاط الفدائى العربى ، الذى انطلق من الأراضى السورية ٠

بداية الأزمة

وكانت المعركة التى نشبت بالطائرات والمدافع والدبابات ، يوم ٧ ابريل ١٩٦٧ ، هى أقوى المعارك منذ ١٩ عاما ، كما كانت نقطة البداية فى تصعيد الأزمة التى أدت الى الحرب بين مصر واسرائيل ٠

فقد أعلنت مصر وبعض الدول العربية تأييدها لسوريا ٠ وأبرزت الصحف المصرية اعلان سوريا أن الطيارين الأمريكيين اشتركوا فى العدوان عليها ، وأن الطائرات الاسرائيلية نفذت اليها عبر الأردن دون مقاومة ٠ وارضاء للرغبات الناصرية ، استثمرت الصحف المصرية هذه الأقوال فى مهاجمة أمريكا والأردن، والتشكيك فى مواقف بعض الزعماء العرب ٠

حدث هذا بينما كانت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا مقطوعة ! . فلما أعيد التمثيل الدبلوماسى بين البلدين ، يوم ١٦ أبريل ١٩٦٧ ، هللت له الصحف المصرية ، واعتبرت « الاهرام » — فى اليوم التالى — بكاء سفير سوريا ، وهو يقدم اوراق اعتماده الى الرئيس جمال عبد الناصر « مشهدا مؤثرا من مشاهد التاريخ العربى المعاصر » .

وأبرزت الصحف المصرية أنباء تنفيذ اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، ووضع الخطط المشتركة لمواجهة اسرائيل .

واشتدت التصريحات العربية ، بقول رئيس أركان حرب الجيش السورى يوم ٢٠ أبريل ١٩٦٧ : « ان اسرائيل تستعد لعدوان جديد ، وهناك حشود قائمة بالفعل » ، وان الأردن سمحت بمرور الطائرات الاسرائيلية فى أجوائها .

وفى عبارات حماسية أعلن البيان المصرى السورى المشترك، يوم ٢٢ أبريل ١٩٦٧ ، « استعداد البلدين لسحق العدوان الاسرائيلى ومخططات الاستعمار والرجعية » . وأكد أن « لقاء القوى التقدمية وتفجير طاقات الجماهير ، ضرورة للمعركة » .

التهديد الاسرائيلى

وفى المواجهة ، تقدمت اسرائيل الى مجلس الأمن ، تشكو من الهجمات السورية المسلحة عليها . وقالت « الأهرام » ، يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ ، أن « ليفى أشكول » رئيس وزراء اسرائيل ، هدد سوريا بعد اشتداد عمليات الفدائيين العرب داخل اسرائيل ، واتهمها بتدبيرها . وان السكرتير العام للأمم المتحدة ، أبدى أسفه لازدياد أعمال « منظمة فتح » ، على الخطوط السورية واللبنانية .

ولكن صحيفة « أخبار اليوم » ــ الصادرة فى ١٣ مايو . وكان يرأس تحريرها احسان عبد القدوس ــ ضخمت حجم التهديد الاسرائيلى ، وصاغت منه عنوانا رئيسا مثيرا يقول : « اسرائيل تهدد بغزو سوريا ! » • وفى تفاصيل الخبر ، لم تذكر الصحيفة عن « ليفى أشكول » رئيس الوزراء الاسرائيلى المسئول ، أكثر من أنه « هدد باتخاذ اجراءات فعالة ضد ما أسماه بمراكز التخريب فى سوريا » • غير أن « أخبار اليوم » نسبت الى « مصدر اسرائيلى » ، امكان غزو سوريا والاستيلاء على دمشق • وأضافت أن راديو دمشق وجه بيانا الى « القوى التقدمية » ، يقول ان احتمالات عدوان اسرائيل على سوريا تزداد يوما بعد يوم •

عبد الناصر يندفع

رحب جمال عبد الناصر بهذه الأنباء ، لأنها هيأت له الساحة السياسية ، ليصول فيها ويجول ، ويظهر نفسه بطلا منقذا لسوريا ، من كافة مؤامرات اسرائيل والاستعمار والرجعية • وظن الرئيس أنه بحرب الكلمات يستطيع محو آثار فشله فى الوحدة مع سوريا ، وتورطه فى اليمن • كما تصور أنه يحقق رغبته فى الرد على اتهام الكثير من الدول العربية له بتخاذله فى مواجهة اسرائيل ، وسماحه لسفنها بالمرور فى خليج العقبة ، متسترا بقوات الطوارىء الدولية •

ولهذا ، اندفع جمال عبد الناصر فى الحرب النفسية ضد اسرائيل ، معتمدا على أخبار كاذبة ــ نشرتها « الأهرام » وسائر الصحف المصرية يوم ١٥ مايو ــ منها أن « الحشود الاسرائيلية تتجمع قرب المنطقة منزوعة السلاح » ، الى جانب أخبار « مصنوعة » ، منها أن الجمهورية العربية أعلنت حالة الطوارىء فى قواتها المسلحة • فقد أكد الفريق أول محمد فوزى ، رئيس

هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، أن هذه الخطوة كانت مجرد تهديد لاسرائيل ، وأن القرارات العسكرية المصرية لم تكن جادة ، وأن عملية التعبئة العامة ، تمت بشكل ارتجالى خاطىء ! ٠

وفى ١٧ مايو ١٩٦٧ ، كان أكبر عناوين « الأهرام » يقول : « القاهرة تطلب سحب قوات الطوارىء الدولية من نقط الحدود المصرية فورا » ٠ وحتى تبرر « الأهرام » هذا التصعيد الخطير فى الموقف ، رددت « التهديدات الاسرائيلية بالزحف على دمشق » ٠ وأكدت الخبر الكاذب عن الحشود الاسرائيلية ٠

وهكذا فعل جمال عبد الناصر ، عندما قال لوفد « مؤتمر العمال العرب » ، يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ : « لقد قامت طائراتنا باستكشاف الموقف فى الأرض المحتلة ، فاذا العدو يحشد قواته كلها أمام سوريا ٠٠ وقررنا أن نتدخل » ٠ هكذا أكدت « الأهرام » والرئيس أنباء الحشود الاسرائيلية ، رغم علمهما بكذبها ، من واقع التقرير الرسمى الذى قدمه الفريق أول محمد فوزى ، الى المشير عبد الحكيم عامر ، يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ ، بعد عودته من دمشق ٠

التظاهر باغلاق الخليج

ورغم أن حالة قواتنا المسلحة ، لم تكن تؤهلها للدخول فى حرب ضد اسرائيل ، فقد عمد جمال عبد الناصر ، الى تصعيد خطير للأزمة ، كان السبب المباشر للحرب ٠ فقد أعلن الرئيس اغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية ، يوم ٢٢ مايو ٠ وقالت عناوين « الأهرام » فى اليوم التالى : « الخليج مغلق أمام الملاحة الاسرائيلية ، والمواد الاسرائيلية لا تستطيع المرور الى اسرائيل ، ولو على سفن غير اسرائيلية ٠٠ » ٠ وفى اليوم التالى ، أكدت « الأهرام » بدء تنفيذ قرار الاغلاق ٠ وعبرت يوم ٢٤ مايو ،

عن مدى خطورة القرار ، عندما قالت : « الحرب مع اسرائيل قد تنشب فى أى لحظة ٠٠ » ٠

ورغم خطورة القرار المعلن ، فان عبد الناصر لم يكن ينوى تنفيذه فعلا ، ولكنه قصد به مجرد التلويح بالقوة ، والرد على السنة بعض الدول العربية التى دأبت على مهاجمته ، لسماحه بالملاحة الاسرائيلية فى المياه المصرية ، منذ سنة ١٩٥٧ ٠

ولهذا صدرت الأوامر الرسمية التنفيذية للقوات المسلحة ، فى بنود متضاربة ، تفرغ القرار من مضمونه ، وتصرح للسفن المدنية والعسكرية بالمرور فى الخليج ، حتى لو كانت اسرائيلية ، وهو الضد تماما لما أعلنه الرئيس ، وبالغت الصحف فى وصفه بالقوة والحسم ! ٠

تزييف الوعى

وشهدت هذه المرحلة من الأزمة ، حملة دعاية عالية النغمة واسعة النطاق ، كانت الصحافة المصرية من أهم وسائلها ٠ أما الأسس التى اعتمدت عليها ، فكانت هى : تضخيم القدرات المصرية والعربية ، وابراز أهمية الدول الصديقة يتقدمها الاتحاد السوفيتى ، من ناحية ٠ والاقلال من شأن اسرائيل ،وتوجيه كلمات السب والقذف اليها ، والى كل الدول التى تساندها ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، من ناحية ثانية ٠ ومهاجمة الدول العربية المخالفة للسياسة الناصرية ، من ناحية ثالثة ٠

ستدمر اسرائيل

وعلى نفس هذه الأسس اعتمدت خطب الرئيس ٠ واتخذت منها الصحف المصرية وقودا لاشعال حربها الدعائية ٠

في ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، قالت عناوين « أخبـــار اليوم » : « عبد الناصر ينذر : سندمر اسرائيل اذا بدأت العدوان · أمريكا عدو للعرب لأنها تنحاز لاسرائيل ، وبريطانيا ذيل لأمريكا » · وفي نفس اليوم قالت عناوين « الأهرام » : « عبد الناصر يتحدث عن احتمالات الحرب : ··· لن تكون الحرب اذا بدأتها اسرائيل حربا محدودة ، وسوف نقوم بتدمير اسرائيل تدميرا كاملا » ·

وفي المؤتمر الصحفي العالمي ، يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ، قال الرئيس : « ··· اذا قامت الحرب بيننا وبين اسرائيل فلن تكون حربا محدودة ، وانما سوف تكون حربا شاملة ·· اذا تدخلت أمريكا ضدنا عسكريا فسوف نقاومها ·· عبد الناصر يشيــد بموقف الاتحاد السوفيتي ·· » ·

وكانت أم كلثوم تنشد : « راجعين بقوة السلاح ·· راجعين نحرر الحمى » ·· ، وعبد الحليم حافظ يقول : « انذار يا استعمار ··ويا عصبة الأشرار ·· » ، ونجاة الصغيرة تشدو : « مليون عربي ·· راجعين » ، وفايزة أحمد تقول للرئيس : « كلنا وياك ·· للمجد معاك ·· » ، ومحمد رشدي يغني له : « يابو خالد يا حبيب ·· بكرة حندخل تل أبيب » ، في الوقت الذي استكملت فيه اسرائيل كافة استعداداتها ، وصدر منشور عسكري يقول لجنودها : « لقد أعددناكم لتقوموا بأية مهمة نكلفكم بها » · وفي أول يونية ٦٧ تألفت فيها « وزارة حرب » ، أعلنت أن « عبد الناصر أعلن الحرب علينا فعلا ، واليوم نحن نريد رفع الحصار » ·

أقصر معركـة وأكبر هزيمـة !

صباح يوم الاثنين ٥ يونية ١٩٦٧ ، كان الناس يقرأون في العناوين الكبرى للصحف المصرية ، قول جمال عبد الناصر : « نحن على أحر من الجمر انتظارا للمعركة ، لكي نجعل العدو يفيق من

الأوهام ، ويواجه الحقيقة العربية وجها لوجه » . وكانوا يتأملون الرسوم الكاريكاتيرية التى تؤكـــد اختناق اسرائيل وتمزقها ، والتعليقات التى تسخر من تعيين « الجنرال موشى ديان » وزيرا للدفاع ، وقد وصفته « الأهرام » بأنه أكذب أكذوبة كشفتهـــا الحقائق .. » .

فى هذه الأثناء ، انطلقت الطائرات الاسرائيلية لتحطم أكثر الطائرات والمطارات المصرية ، وتجعل اسرائيل تواجه « الحقيقة العربية » ، لكن ليس كما صورها الحاكم الفرد وصحفه ، بل كما كانت فى الواقع . وكشفت الحقائق فعلا « أكذب أكذوبة » ، لكنها لم تكن « موشى ديان » كما قالت « الأهرام » ، ولا فى الجانب الاسرائيلى على الاطلاق ، بل كانت لدى المصريين وسائر العرب . وبسرعة كبيرة ظهرت نتيجة القيادة الفردية للقوات المسلحة — المنبثقة من القيادة الفردية للدولة — فى الضـــعف والاضطـراب والتضارب . وفى ساعات قليلة ، تحددت نتيجة الحرب فى أسرع معركة ، وأكبر هزيمة لمصر فى تاريخها المعاصر . وصار « جيش العروبة البطل » ، « وأقوى القوى الضاربة فى الشرق الأوسط » ، مجرد مجموعات مذعورة من الجنود والضباط ، تترك مواقعهـــا وأسلحتها غنيمة سهلـــة لجيش العـــدو ، الذى كانت الصحف الناصرية تصفه بالجبن والفجور والقذارة والدعارة .

ومع هذا استمرت الصحف الناصرية فى تنفيذ سياسة قلب الحقائق واشاعة الأوهام ، تلبية لرغبة جمال عبد الناصر . ففى مساء يوم ٥ يونيه ، طلب الرئيس من المشير ، بعد أن عرف الموقف العسكرى ، أن يبعث بيانات للصحف ، يقول فيها : « مثلا ، اننا توغلنا فى أرض العدو ، وخلافه .. » . كما أمر باعلان هـــذه المعلومات بواسطة الاذاعة . وبالفعل كانت العناوين الكبيرة على صفحة « الأهرام » الأولى ، فى صباح اليوم التالى ، ٦ يونية ،

تقول : « قواتنا المدرعة تتوغل داخل خطوط العدو ·· اسقاط أكثر من ٨٦ طائرة للعدو ·· تحطيم ثلاث هجمات اسرائيلية ·· معارك ضارية على طول الجبهات مع العدو ، توجه له فيها قواتنا ضربات متلاحقة ، وتلحق به خسائر فادحة فى البر والجو ·· الطيران المصرى والأردنى والسورى والعراقى يعمل فوق أرض العدو طوال يوم أمس ·· » ·

وصيغت عناوين « الأخبار » فى نفس اليوم (٦ يونية) كالتالى : « قواتنا المسلحة توغلت داخل اسرائيل بعد معارك عنيفة · اسقطنا ٨٦ طائرة للعدو · بيانات اسرائيل تعترف بالخسائر الفادحة والتقدم العربى الجبار ·· » · ولكن « الأهرام» اسرعت باصدار طبعة ثانية ، رفعت فيها عدد الطائرات الاسرائيلية التى سقطت الى ١١٥ طائرة · وظهر حول الرقمين فى الطبعتين ، علامات تدل على تعديلهما ، بعد اعداد « الكليشيهات » ، نتيجة لتضارب آراء القيادتين السياسية والعسكرية ، فى تقدير خسائر العدو ·

وعندما صدرت الطبعة الثانية من « الأهرام » ، صباح يوم ٦ يونية . كان اضطراب وانهيار المشير عبد الحكيم عامر ، قد دفعه الى اصدار أمره بالانسحاب من خط الدفاع الأول الى خط الدفاع الثانى ، فى منطقة مضايق سيناء · وفى مساء اليوم نفسه ، قرر المشير الانسحاب من سيناء كلها ، وصدق الرئيس على قراره · ولم تنشر الصحف المصرية أنباء الانسحاب الجزئى أو الكلى فى حينها · واكتفت ــ كما فعلت « الأهرام » فى اليوم التالى ٧ يونية ــ بالاشارة الى حدوث « تطورات هامة على خط سير المعركة » ·

كان انهيار « جيش العروبة »بهذا الشكل وهذه السرعة ، بعد المبالغة فى تضخيم قدراته ، كارثة كبرى ، تأكدت القيادتان السياسية

والعسكرية المصرية ، من أن اسرائيل أنزلتها بنا بامكاناتها الذاتية وحدها ٠ لكن ، رغبة فى تبرير الهزيمة ، ومهاجمة الدول المساندة لاسرائيل ، ظن المشير والرئيس أنه من المفيد والممكن الادعاء بأن الولايات المتحدة وبريطانيا ، اشتركتا مع اسرائيل فى الهجوم علينا ٠ غير أن ادعاءهما لم يصمد طويلا أمام البيانات والوقائع التى أذاعها المسئولون فى اسرائيل والدول المساندة لها ، والمسئولون المصريون أيضا ٠ بل ان اسرائيل بادرت بكشف زيف هذا الادعاء ، وهو فى دور التحضير ، عندما التقطت وأذاعت نص الحديث التليفونى الذى جرى بين جمال عبد الناصر والملك حسين، الساعة السادسة صباح ٦ يونية ، واتفقا فيه على اذاعة الادعاء من القاهرة وعمان ودمشق ٠ واعترف الملك حسين بصحته ٠

وصدرت الصحف المصرية صباح يوم ٧ يونية ، تشيع أن « الطيران الأمريكى والبريطانى يعمل ضدنا فى المعركة » ٠ وتمادى محمد حسنين هيكل ، ومعه سائر رؤساء التحرير ، فى تأكيد هذا الادعاء ، بذكر عدة بيانات كاذبة ، سماها هيكل « أدلة قاطعة»، منها : « الملك حسين يرى بنفسه على شبكات الرادار الأردنية موجات الطائرات الأمريكية تخرج من حاملات الطائرات فى البحر لمساعدة العدو » ٠ وادعت « الأخبار » فى نفس اليوم ، أن « قواتنا تطارد فى عنف وشجاعة مقاتلات أمريكا وبريطانيا » ٠ وأن « طائرات (كانبيرا) البريطانية بعلامتها الرسمية تشترك فى عمليات الضرب الجوى فى سيناء » ٠ وأن « ٣٢ طائرة أمريكية تركت قاعدتها فى ليبيا لدعم طيران العدو » ٠ ونتيجة لذلك قالت « الأخبار » : « قطعنا العلاقات مع أمريكا ٠٠ رأس المؤامرة » ٠

وفى اليوم التالى ، ٨ يونية ، استمرت الصحف المصرية فى الايحاء بصمود القوات المسلحة ٠ فكان العنوان الأكبر فى « الأهرام » يقول : « القتال مستمر بعنف على الجبهة المصرية » ٠٠

وتمادت الصحف فى زيادة الخسائر الاسرائيلية ، فقالت «الأهرام» : « خسائر العدو فى الطيران ·· تصل أمس الى ما يقارب مجموعه ٣٠٠ طائرة » · ومع هذا ، حملت بعض العناوين فى كلماتها ما يشير الى بدء الهزيمة · فقد قالت « الأهرام » ان « قواتنا تتجمع على خط الدفاع الثانى ، وتلحق بهجمات العدو خسائر فادحة » · وعنيت الصحف بنشر قرار مجلس الأمن « بوقف جميع العمليات العسكرية ، ابتداء من يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ ، الساعة ١١ مساء ·· » ·

وفى يوم ٩ يونية ، أبرزت الصحف نبأ « وقف اطلاق النار » · وكررت دعاوى صمود قواتنا المسلحة ، وتواطؤ أمريكا وبريطانيا مع اسرائيل · ونشرت الاعلانات التى تتحدث عن « معركة النصر المقدسة ، التى نخوضها مع أبطالنا فى خط النار » ، والتى تؤكد أن « النصر لنا » ، بينما كانت أركان هزيمتنا قد اكتملت بالانسحاب من سيناء كلها ، وقبول وقف القتال ! ·

واتجه قطاع من الجماهير الى تحديد المسئولية عن الكارثة، ومحاسبة المتسبب فيها · فعلى مسافة قريبة من بيت جمال عبد الناصر ، تجمع العديد من أهالى الجنود والضباط ، صباح يوم ٩ يونية ، يسألون فى قلق وغضب عن مصير أبنائهم ، بشكل يبين استعدادهم لمحاسبة الرئيس على أخطائه ·

وكان من الممكن أن يتحول هذا التجمع الشعبى الغاضب المحدود ، الى ثورة تطيح بنظام الحكم المهزوم · ولكن التطورات اتجهت الى الضد · فقد تمكنت السلطة من تشتيت انتباه التجمع الغاضب ، من ناحية · ومن الناحية الثانية ، كان الرئيس والمشير ، فى مساء اليوم السابق (٨ يونية) قد احتدا فى المناقشة ، فقال الرئيس غاضبا : « احنا الاثنين ضحكنا على الشعب ، واحنا الاثنين لازم نمشى ! » ·

خطاب التنحى

وفى مخاطرة محسوبة ، أعلن الرئيس بوسائل الاتصال المسموعة والمرئية ، مساء ٩ يونية ، استقالته من جميع مناصبه ، فى خطاب صاغ محمد حسنين هيكل عباراته بعناية ، كى يجتذب عطف الجماهير وثقتها ، بأن يفهمها أنه ليس الجانى بل الضحية ، وأنه ليس وحده المسئول عن الهزيمة ، ومع هذا فهو يضحى بنفسه ، ويعلن استعداده لتحمل المسئولية كلها . وتوحى كلمات الخطاب للجماهير بضرورة أن تتمسك بعبد الناصر رئيسا ، بطمأنتها الى استطاعته تجاوز الموقف الصعب فى مدة قصيرة ، ووضعه برنامج عمل لمستقبل أفضل ، اختار بنفسه من ينفذه اذا ترك الحكم . وبهذا قام خطاب التنحى على أساس دعوة الجماهير لرفض التنحى ! .

هذا ، الى جانب أن الخطاب ردد الأكاذيب التى تبرر تورط الرئيس واندفاعه ، وضعف القوات المسلحة وانهيارها . فتحدث الرئيس مؤكدا قصة الحشود الاسرائيلية لغزو سوريا ، وتدخل الطائرات الأمريكية والبريطانية فى المعارك ضدنا ، والتآمر الاستعمارى الاسرائيلى علينا . وذلك بعد أن تأكد الرئيس بنفسه من عدم صحة كل هذه المعلومات والدعاوى ! .

فى هذا الوقت ، كانت المعارضة السياسية محرمة ومجرمة. وكانت الأحزاب السياسية والقوى الشعبية ، قد قضى عليها منذ ما يزيد على عقد من الزمان . وكان الجمهور المصرح له من السلطة بالحركة السياسية ، يتألف من رجال الحكم ، وأعضاء التنظيمات السياسية السلطوية ، العلنية والسرية ، الذين تحركوا للحفاظ على مناصبهم ومنافعهم ، بالتمسك ببقاء رأس النظام الحاكم الذى أنعم عليهم بها . وكان فى حركتهم دافع وتشجيع للعامة من بعض

فئات الشعب الأخرى ، الذين تكونت عقولهم على ما قدمته لهم وسائل الدعاية الناصرية ، منذ انفراد جمال عبد الناصر بالسلطة فى سنة ١٩٥٤ ، من معلومات ومفاهيم ، قلبت الحقائق ، وصنعت من الأخطاء والهزائم محاسن وانتصارات ، فانتهت بعامة الناس الى الاعتقاد ان الرئيس هو منبع الحق والخير والفكر السليم ، واليه وحده ترجع كل الانجازات والانتصارات ، وبالتالى فليس من المعقول او المقبول أن يحل أحد محله ، بل ان اختفاءه يهدد الحياة نفسها بالفناء • ولم يكن عامة الناس ، قد عرفوا بعد عيوب وأخطاء النظام الذى يحكمهم ، وحجم الهزيمة التى ألمت بهم ، والآثار المترتبة عليها ، ومدى مسئولية الرئيس عنها • فجاء التأثير المستهدف من الخطاب الذى أعلن تنحى الرئيس عن الحكم سريعا ، واندلعت المظاهرات فور اذاعته • وأعقبته بيانات التأييد للرئيس والتمسك ببقائه ، التى أخذت الاذاعة ترددها ، فشجعت على اتساع دائرة المظاهرات ، واستمرارها •

وفى صباح اليوم التالى ، خرجت الصحف المصرية ، تنشر نص خطاب التنحى ، وتبرز معلوماته وتؤكد معانيه ، التى كانت تهدف الى خدمة موقف الرئيس وتحقيق أهدافه ، دون مراعاة الحقيقة والواقع • وتابعت الصحف أخبار المظاهرات وتأييد الجهات المختلفة للرئيس ، بالتحبيذ والتشجيع والتضخيم • فقالت عناوين « أخبار اليوم » ، فى ١٠ يونية : « الشعب يقول لا • عبد الناصر يقرر التنحى عن رئاسة الجمهورية ، وتكليف زكريا محيى الدين بتولى الرئاسة • الشعب يخرج فى مظاهرات هائلة وسط الغارات الجوية ، مطالبا عبد الناصر بالعدول عن قراره •• الرئيس يصارح الشعب بكل الحقائق • كفاءة جيوشنا شهد بها العدو قبل الصديق • نستطيع فى مدة قصيرة أن نجتاز موقفنا الصعب • توقعنا الهجوم من الشرق أو الشمال ، ولكنه جاء من الغرب » •

ومن عناوين « الأهرام » : « مصر كلها خرجت أمس فى مظاهرة واحدة تصر على بقاء عبد الناصر · برغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفى فى الأزمة ، فاننى على استعداد لتحمل المسئولية كلها ·· عبد الناصر يقدم الأدلة المثبتة للتواطؤ الاستعمارى مع اسرائيل ·· مجلس الأمة يناشد عبد الناصر بعد اجتماع عاجل : أنت قائدنا ورئيس جمهوريتنا وستظل ما بقينا قائدنا ·· مجلس الوزراء يصر على بقاء عبد الناصر رئيسا ·· المشير عبد الحكيم عامر يقرر اعتزال جميع مناصبه ·· » ·

ونشرت الصحف فى اليوم نفسه (١٠ يونية) البيانين اللذين أصدرتهما « القيادة العليا للقوات المسلحة » ، صباح وظهر اليوم السابق ، واللذين يعلنان رسميا اكتمال الكارثة باتمام انسحاب قواتنا المسلحة الى الضفة الغربية لقناة السويس · وسيادة الهدوء على الجبهة ·

وفى مناخ الحرمان من التعبير عن الرأى بالكتابة ، عبرت النكتة المصرية الشفهية عن وعى البعض بحقيقة الحكم ، وبطبيعة النتيجة المأساوية لأسلوب الحاكم الفرد فى ادارة شئون الدولة ، والسيطرة على الصحافة ، فى أن أحدهم سأل عن النظام فى مصر ، وجاءته الاجابة : « عبد الناصر يخطب ، حسنين هيكل يكتب ، وموشى ديان يخش » ·

غير أن الصحف الناصرية صدرت صباح اليوم التالى ، ١١ يونية ، تلبس الرئيس ثوب البطولة والانتصار ، وتصور بقاءه فى الحكم كاستجابة لطلب شعوب العالم كله ، وتقول ان الأمة العربية لا تقبل قائدا غيره · وهذه هى بعض عناوين « الأهرام » : أمام ضغط شعبى غلاب قرر عبد الناصر تأجيل قراره بالتنحى · خرجت الجحافل الشعبية فى كل مدن مصر ، وفى العالم كله ،

هادرة تطلب الى عبد الناصر أن يعـــدل عن قرار
محيى الدين يقول فى بيان أذاعه أمس : انتى لا أقبل
جماهير أمتنا قيادة غير قيادة جمال عبد الناصر ·
عبارة واردة فى أحد اعلانات القطاع العام ، تتجاهل
وتعلن عكسه ، فتقول : « ·· سننتصر يا جمال لأنك
معك ·· » ·

وبسرعة اتجه الرئيس الى تحقيق أهدافه من خطا
فاستند الى مظاهرات ٩ و ١٠ يونية ، ليهرب من
الهزيمة ، وعقوبتها الاعدام شنقا فى ميدان التحرير
هو ، وصرح لمحمد حسنين هيكل ـ ويبقى فى قمة السلطة
فى مقعد القاضى بدلا من الوقوف فى قفص الاتهـــام
بخصومه ومناوئيه ، وبكل قلم حر ورأى نزيه ·

وكانت الصحافة التى أوقعها الرئيس تحت سيط
أهم وسائله لتحقيق أغراضه · ولكن مسئولية الصحا
ما ارتكبته من أخطاء ، تتضاءل كثيرا حتى تكاد تتلاشى
لضياع حريتها وانكسار ارادتها ، فلا مسئولية دون سلـ
حرة ·

(٣) اهتزاز الحاكم وارتفاع صوت الشعب

فى هزيمة يونية ١٩٦٧ ، جنت البلاد أقسى نتائج الحكم المطلق ، بعد أن مرت بعدة حلقات من الهزائم العسكرية والسياسية والاقتصادية • واتضح أمام الجميع فشل نظام الحكم الشمولى ، وضرورة اقامة دعائم الديمقراطية كأساس لعلاج كافة المشكلات •

ورغم نجاح الرئيس فى مغامرة التظاهر بالتنحى عن الحكم ، وبقائه فى قمة السلطة وحده ، بعد التخلص من شريكه فيها عبد الحكيم عامر ، فان كرسى الحكم اهتز بشدة ، من تأثير انهيار المؤسسة العسكرية ، وتضاؤل الثقة الشعبية فى الحاكم الى أدنى الدرجات ، واشتداد الضائقة الاقتصادية •

انهيار الاقتصاد

فقد ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا ، وخفضت الحكومة قيمة البدلات والأجور الاضافية لموظفيها • وتعددت مشاكل التجار والزراع ، وازدادت العيوب فى المصنوعات ، وتفاقمت أزمة المساكن ومشكلة المواصلات ، وحدثت عدة أزمات فى المواد

التموينية خاصة السلع المستوردة ، وازدادت حوادث الاختلاس والافلاس ·

وفى خطابه فى مؤتمر الطلبة بجامعة القاهرة ، يوم ٢٥ ابريل ١٩٦٨ ، اعترف الرئيس بانهيار ميزانية الدولة ، وقال : « ما عندناش فلوس نشترى بيها السلاح » · ولم يذكر الرئيس طبعا ، كيف وأين تبددت موارد الدولة ·

الهجـــــرة

وبسبب الضائقة الاقتصادية والسياسية ، تحولت مصر الى مصدر طرد لمواطنيها ، بعدما كانت مصدر جذب لسكان المناطق المحيطة بها ·

ومع أن القيود المفروضة على السفر الى الخارج ، كانت فى منتهى الشدة ، لأسباب سياسية وأمنية ، فقد تقدمت أعداد هائلة من المواطنين ، تطلب السفر · فما كان من الحـــكومة الا الاتجاه الى تخفيف القيود تدريجيا ، ثم تشجيع الهجرة ·

وتحدثت الصحف كثيرا عن الدول التى ترحب بهجرة المصريين اليها ، والتخصصات المطلوبة ، والاجراءات التى اتخذت لتيسير الهجرة من الوطن والعودة اليه ·

الفســـــاد

وفى هذه الفترة ، عمت الشكوى من الفساد واستغـــلال النفوذ والامتيازات ، والاسراف لدى أجهزة الحكومة والقطـــاع العام ·

واستحسن الحاكم انارة الشارة الخضراء أمام الصحف ، لتنشر الأخبار والتعليقات حول حوادث الفساد المـالى والادارى

التى لا تمس أقطاب السلطة ، للتنفيس عن الغضب والسخط قبل الانفجار ٠

فكتب محمد زكى عبد القادر ، عموده « نحو النور » ـ فى « الأخبار » يوم ٩ فبراير ١٩٦٨ ـ عن شكوى المواطنين من « استغلال كبار الموظفين لمراكزهم ، سواء فيما يتعلق بالسكنى أو استعداء الشرطة أو تقديم مصالحهم أو الحصول على مزايا لا تتاح للكافة من المواطنين ٠٠ » ٠ ورجا الكاتب ان تكون المساواة فى المعاملة وأخذ الحقوق أو أداء الواجبات أمرا مقررا ومتبعا » ٠ وتساءل موسى صبرى فى « الجمهورية » ـ يوم أول سبتمبر ١٩٦٩ ـ قائلا : « لماذا ينحرف المواطن المسئول ٠٠ ولماذا لا ينحرف المواطن المسئول ؟ ٠٠ » ٠

وفى تحقيقها عن « الحرب على الاسراف » ـ فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٧ ـ تحدثت « آخر ساعة » عن : « كيف ضاعت ٢٠٠ ألف جنيه بالعملات الصعبة فى أحد مصانع النسيج ، بسبب الاهمال والوقت الضائع ! » ٠ وكتبت « الأهرام » ـ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ ـ عن « مجموعة من الانحرافات داخل ١٨٥ جمعية زراعية » ٠

ونشرت « الأهرام » ـ فى ٢ فبراير ١٩٦٨ ـ « بيانات تفصيلية عن امتيازات شقق الحراسة » ، وكيف صرف مبلغ أربعة آلاف جنيه ، لادخال تحسينات على شقة واحدة ! ٠ وكتب سعيد سنبل ـ فى « الأخبار » يوم ١٠ فبراير ١٩٦٨ ـ حول قصة أرض الهرم التى اعتدى فيها موظفون كبار على أرض الدولة واستباحوا ترابها بأبخس الأسعار ، مستغلين نفوذهم واتصالاتهم ٠ وكان رد الفعل هو تقديم قانون « من أين لك هذا » الى « مجلس الأمة » لدراسته واصداره ٠

النكت

وقد عبر الشعب عن سخطه وسحب ثقته من حكامه ، فى

موجة عارمة من « النكت » ، التى تناولت كافة أقطاب الحكم ، وتصرفاتهم ، كما شملت كل حوادث الوطن ومصائبه ، مما دفع الرئيس الى التصدى بنفسه وبواسطة كتابه لموجة النكت ، لكن دون فائدة ! ٠

ففى خطابه يوم ٢٣ يولية ١٩٦٧ ، زعم الرئيس أن مصدر هذه « النكت » هو « العدو » ، وأن الهدف منها هو تثبيط العزيمة ، وفقد الثقة فى القوات المسلحة ، وبث اليأس فى النفوس ٠ وطلب الرئيس الكف عن ترديد « النكت » حتى لا نساعد « العدو » فى تحقيق أهدافه ٠ وأعلن « المواجهة الصريحة لحملة النكت وعملية انتقاد النفس ٠٠ » ٠

وكتب يوسف السباعى ـ فى « آخر ساعة » يوم ١٩ يولية ١٩٦٧ ـ أنه « اذا كان الكلام والنقد والتنكيت ٠٠ مجرد تنفيس عن النفس ٠٠ فهو شىء لا مفر منه ٠٠ ولكن أن يصل الى حد اضاعة الجهد وتثبيط الهمم ، فهو بلا شك شىء بغيض ٠٠ وأنا أحس أن معظم النكت التى أسمعها ، تمس شخصى بطريق غير مباشر ٠٠ فهى تمس سمعة الناس الذين أشعر أننى فرد منهم ، والبلد الذى أحس أنى جزء منه ٠٠ » ٠

الدين والهزيمة

وقد حاول المسئولون عن هزيمة يونية ، الايحاء بأنها مسألة قدرية ، وأنها حدثت نتيجة ابتعاد الشعب عن مبادىء الدين ٠٠ أى أن الشعب كله مسئول عنها ، فلا يصح تحميل الحكومة المسئولية كلها ، وبالتالى فلا داعى للسخط عليها ٠ ثم أفادت الحكومة من قوة تأثير الدين ، فى شحذ الهمم للخلاص من الهزيمة ٠

وهنا برزت ظاهرة تبنى القيادة السياسية ، ومساعديها ، وصحافتها ، الدعوة الى « ضرورة التمسك بقيم الدين والاعتصام به » . استهل الحملة الدعائية الرئيس جمال عبد الناصر ، فى خطابه فى العيد الخامس عشر للثورة ، فى يولية ١٩٦٧ ، بقوله : « يجب أن نتمسك بمبادىء الدين وأهدافه » . وصاغت الصحف من أقوال الرئيس العناوين البارزة .

وقال شيخ الأزهر لصحيفة « آخر ساعة » ـ يوم ١٦ أغسطس ١٩٦٧ ـ « لا بد أن يكون الدين مادة أســـاسية فى المدارس والجامعات .. ويجب على أجهزة الاعلام أن تضع خطة جديدة للتوعية الدينية » . وتساءل فضيلته : « ما هو نصيب الدراسات الدينية فى برامج التثقيف السياسى ؟ » .

وقال البابا كيرلس بطريرك الأقباط ، لصحيفة « الجمهورية » يوم ٣ أبريل ١٩٦٨ ، ان « القيم الروحية تحمى الشباب » . وتحدث عن دور رجل الدين بالنسبة لبيان ٣٠ مارس .

ونشرت « آخر ساعة » ـ فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٧ ـ مناقشة مفتوحة عن دور الدين فى المجتمع ، خلصت منها الى أن « المطلوب وضع خطة متكاملة للتربية الدينية ، على أن تشارك فى وضعها جميع أجهزة الدولة » .

وتحدث الشيخ أحمد حسن الباقورى ، مدير جامعة الأزهر ، لمجلة « آخر ساعة » فى ٦ سبتمبر ١٩٦٧ ، عن « دور الدين فى التثقيف السياسى للاتحاد الاشتراكى » .

كما تحدث الشيخ أحمد هريدى ، مفتى الديار المصرية ، الى « آخر ساعة » فى ٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، عن : « الطريق الى النصر فى الاسلام » . وقال ان « واجب المقاتلين المؤمنين الصابرين ألا تصيبهم الهزيمة العسكرية بهزيمة النفس والارادة » .

وجه حسين الشافعى ، نائب رئيس الجمهورية ، « دعوة مفتوحة لبناء المجتمع الاسلامى الصحيح » . وقال « لآخر ساعة » – فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦٧ ، ان « القاهرة تقدم جهدها الخالص وتضع امكانيات الأزهر ، لمعاونة المسلمين فى نشر تعاليم القرآن » .

وبعد مظاهرات الطلبة ، طلب شوقى عبد الناصر ، المسئول السياسى لشرق القاهرة ، فى أبريل ١٩٦٨ ، من وزارة الأوقاف تخصيص خطيب للجمعة ، بمسجد المدينة الجامعية .

وقال الدكتور عبد العزيز كامل ، نائب وزير الأوقاف ، لصحيفة « أخبار اليوم » فى ١٣ أبريل ١٩٦٨ ، انه « يجب أن يعود المسجد لدوره الأول ، قيادة روحية واجتماعية للمدى ، ولابد أن تكون فاعلية الجيش فوق فاعلية عدوه ، والاسلام هو خير منهاج يحقق هذا التفوق » .

وكتب أنيس منصور – فى « الأخبار » يوم ١٩ أبريل ١٩٦٨ ، ان أكثر مشروعات « المجلس الأعلى للشئون الاسلامية » طموحا ، هو اصدار « موسوعة جمال عبد الناصر فى الفقه الاسلامى » .

المطالب الشعبية

وقد ترددت بوضوح على ألسنة الناس وصفحات الصحف ، المطالب الشعبية ، التى تعددت لتشمل نظام الحكم ، وكافة الأحوال السياسية والاقتصادية .

وعبر عن هذا الواقع عبد العزيز فهمى ، عندما كتب فى « أخبار اليوم » – يوم ٢٧ يناير ١٩٦٨ ، يقول : « الحديث عن الحريات وضمان الحريات يرتفع الآن فى كل مكان .. فى مجلس

الأمة ٠٠ فى الصحف ٠٠ فى محاكمات المتآمرين على الثورة ٠٠ فى الاجتماعات السياسية ٠٠ فى لقاءات المواطنين ٠٠ ومع هذا الحديث تتردد الدعوة الى تأكيد سيادة القانون ٠٠ تأكيد استقلال القضاء ٠٠ وقف السلطات والاجراءات الاستثنائية ٠٠ تقنين الثورة ٠٠ وضع الدستور الدائم وصدوره » ٠

وتأمل يوسف السباعى ، رئيس تحرير « آخر ساعة » ــ يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ ــ فى طلب البعض تحويل « الاتحاد الاشتراكى » الى حزب ، ومطالبة البعض الآخر بتعدد الأحزاب ٠ وأبدى الكاتب شكه فى الجدوى من قيام الأحزاب المختلفة ٠ ورأى تأجيل البحث فى قيامها الى ما بعد الخلاص من آثار المعركة ٠

وكان المشير عبد الحكيم عامر وأعوانه ، على علم كامل بآمال الشعب ومطالبه ، فحاولوا الافادة منها فى اجتذاب الناس اليهم ، فى أثناء تحركاتهم ضد جمال عبد الناصر ومجموعته ، وذلك بطبع منشورات تطالب بقيام معارضة فى مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى ، ، « علشان نقدر نعبر عن وجهات النظر اللى ما نقدرش نقولها فى جرايدنا » ٠

ولما اتضحت هذه المحاولة فى اعترافات المتهم العقيد محمد حلمى عبد الخالق ، أمام « محكمة الثورة » ــ يوم ١٩ فبراير ١٩٦٨ ــ بادر حسين الشافعى ، رئيس المحكمة ، بالقول « « احنا نظام ملتزم بميثاق ، والميثاق واضح بالنسبة لتعدد الأحزاب ، وانشاء الأحزاب سينشىء حزب يتلقى أوامره من قمة الاستعمار ، وحزب يتلقى توجيهاته من أقصى اليسار ٠ والمفروض أن الكلام ده يثار سنة ١٩٧٠ ، لما نبتدى نعيد النظر فى الميثاق » ٠

وألح محمود أمين العالم ــ فى « أخبار اليوم » يوم ٣٠ مارس ١٩٦٨ ــ على « ضرورة مشاركة العمال والفلاحين مشاركة فعالة فى السلطة السياسية ٠٠ » ٠ وأوضح أن « ليس معنى هذا

بالضرورة أن يشترك العمال والفلاحون بنسب معينة فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، ولكنه يعنى بالضرورة أن يشترك العمال والفلاحون الحقيقيون فى اختيار هذه اللجنة ·· ولا شك أن الانتخاب هو أسلم طريق الى ذلك ·· » ·

وأعلنت بعض المطالب الشعبية على لسان الرئيس ، عندما قال فى خطابه يوم ٢٣ يولية ١٩٦٧ : « الشعب وأنا معه نطالب ببداية جادة ، وبوضع حد للامتيازات ، وبالتكافؤ فى التضحيات ، وبالنقاوة الثورية ، وبالاعتصام بقيم الدين » ·

وفى « أخبار اليوم » ــ ٤ مايو ١٩٦٨ ــ كتب أنيس منصور عن « شالوم ذلك العدو المجهول ! » ــ موضحا أن جهلنا بعدونا من اهم أسباب هزيمتنا · وطالب بالعمل لمعرفة حقيقة العدو بالاذاعة والصحافة والكتاب ، لأن معرفتنا به هى اعظم سلاح ضده · وطالب جلال كشك بالعمل لتحويل شعار « الدولة العصرية » الى حقيقة وواقع ، مؤكدا أنه « لا نصر على اسرائيل الا بدولة عصرية ·· » ·

وظهر التغيير كمطلب شعبى ملح ، فى كتابات محمد حسنين هيكل ــ فى « الأهرام » يوم ٢٨ يولية ١٩٦٧ ، وغيره ــ ولكنه أبعد ذهن القارىء تماما عن احتمال امتداد هذا المطلب الى شخص الرئيس نفسه ، عندما قال ان موقف الجماهير فى يومى ٩ و ١٠ يونية ، كان « كمن يقول لجمال عبد الناصر : ابق ·· ونحن واثقون أنك قادر على التغيير ·· لصالح النصر النهائى » · ووصل هيكل فى تحليله الى « أن موقف الجماهير خلال تلك الساعات الحاسمة كان تفويضا للتغيير ·· » ، أى أن الشعب تنازل للحاكم عن حقه فى التفكير والتدبير والتقرير ! ·

أما احسان عبد القدوس ــ فى « أخبار اليوم » ، ٢ مارس

١٩٦٨ ـ فقد رأى أن أى محاولة للتفكير فى التغيير بمعنى اعادة البناء ، يجب أن تبدأ من ازالة أسباب وآثار الهزيمة • وهى لا تتحقق بمجرد تنحية شخص أو مجموعة أشخاص ثبت انحرافهم ، ولا بمجرد القضاء على طبقة عسكرية والذين التفوا حولها وكونوا الطبقة الجديدة ، ولا بمجرد نقل السلطات من يد الى يد أو من هيئة الى هيئة •• بل تتطلب مواجهة صريحة للجو السياسى العام ، الذى أفسح المجال للأخطاء • وطالب الكاتب بممارسة الحرية السياسية خارج وداخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، قائلا انها تتطلب الوعى والتحرر من السلطة والانفتاح على الشعب • كما طالب بالضمانات التى تكفل للناس التحرر من الخوف ، موضحا أنه « ليس هناك طريق للتحرر ن الخوف الا القانون •• الذى يقيد الحاكم كما يقيد المحكوم •• » •

أما التغيير فى رأى عبد العزيز فهمى ـ الذى أبداه فى « أخبار اليوم » ، ٩ مارس ١٩٦٨ ـ فهو يشمل « طرق العمل والتنظيم والتعبير السياسى ، بحيث يتاح للجماهير أن تشارك مشاركة ايجابية وحقيقية فى صنع حياتها الجديدة ، وأن تبرز قياداتها المخلصة من صفوفها بارادتها واختيارها ، دون أن تعرقلها عن هذه المشاركة أساليب روتينية جامدة » •

القمع والمراوغة

ماذا فعل عبد الناصر لكى يتجاوز أزمة الهزيمة ، ويواجه المطالب الشعبية ؟

لقد استخدم الرئيس عدة وسائل تعتمد على أساسين : أولهما ، بوليسى يهدف الى قمع المعارضين التقليديين ، ومن تتوقع منهم المعارضة ، وعزلهم عن التأثير فى الجماهير ، بالاعتقال والسجن • وثانيهما ، سياسى يهدف الى تهدئة الجماهير ،

وتحاشى غضبها وسخطها وتجنب الاصطدام بمطالبها ، واستعادة ثقتها فى الحكم ورجاله ٠

ولهذا ، تظاهر الحاكم بتبنى المطالب الشعبية فى الاصلاح والتغيير والديمقراطية ، وتحرير الارض المغتصبة ، ومحاسبة المسئولين عن ضياعها ٠ وفى نفس الوقت ، افتن الحاكم فى الهرب من مسئولية الانهيار العسكرى والاقتصادى ، وفى تقديم كباش الفداء ، لاستنفاد سخط الجماهير ٠ كما افتن فى المناورة والمراوغة ، حتى انتهى عهده ، دون الاستجابة لأكثر المطالب الشعبية ! ٠٠

الاعتقـــال

وفى مقدمة الأساليب البوليسية ، يأتى الاعتقال ٠ فهو اجراء أمنى عنيف يتناقض تماما مع حقوق الانسان ، ظل يلازم ممارسات الحكم الناصرى منذ بدايته حتى نهايته ، وصار من أبرز انجازاته التى يعلنها زعيمه ، ويعتبرها مظهرا لقوته ودليلا على نجاحه ٠ ولم ينس الناس بعد ، كيف وقف جمال عبد الناصر ، يفتخر فى خطاب مذاع ، بأنه قبض على ثلاثين ألفا فى نصف ساعة ٠ ولم يغب عن اذهانهم ما لاقاه المعتقلون من تعذيب وترهيب واهانة ، وما واجهته أسرهم من شقاء وتشرد ! ٠ وبرزت بين مفردات العصر عبارات : القانون فى اجازة ، زوار الليل أو الفجر ، المحاكم الخاصة ٠٠

وكانت السجون مكتظة بالمعتقلين من كافة الاتجاهات ، فلما اندلع القتال ، صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وحالة الطوارىء ، أسرعت أجهزة الأمن لتضيف الى المعتقلين آلافا أخرى من كافة الأديان والاتجاهات السياسية ، دون ذنب أو جريمة ٠

وتحت تأثير موجة السخط والنقد الشعبية الشديدة ، التى ارتفعت فى وجه الحكام بعد الهزيمة ، وما صاحبها من سقوط بعض اللجان والأجهزة والأشخاص ، الذين اتخذوا من الارهاب أسلوبا لارضاء زعيمهم ، اتجهت أزمة المعتقلين الى الانفـــراج تدريجيا ٠

فى نوفمبر ١٩٦٧ ، صفيت أعمال « لجنة الرقابة العليـا على الدولة » ، التى كان يرأسها المشير عبد الحكيم عامر ٠ وألغيت بعض قراراتها ، وأحيلت جميع المسائل المعروضة عليها ، الى الوزراء المختصين ٠

وفى أواخر سنة ١٩٦٧ ، تم الافراج عن بعض المعتقلين ، منهم أربعمائة من الاخوان المســلمين ، و ٨٨ شخصـــا كانـــوا موضوعين تحت الحراسة بواسطة « لجنة رقابة الدولة العليا » ، و ٣١ شخصا شملتهم قرارات نفس اللجنة ، ورئى احـــالتهم للقضاء للبت فى التهم المنسوبة اليهم ٠ وعشرة أشخاص كانوا معتقلين فى قضايا انحراف بالقطاع العام ، وأحيلوا الى النيابة العامة ، وألغى قرار تحديد الاقامة الجزئى ، الصادر ضد ٢٠٢ ، من الخاضعين للحراسة منذ سنة ١٩٦١ ٠

وأفرج عن أكثر اليهود المصريين ، الذين أعتقلوا فى أثناء حرب يونية ، وعددهم أربعمائة ٠

وفى مستهل سنة ١٩٦٨ ، أطلق سراح عدد آخر من المعتقلين٠

وتقرر الافراج عن كل من يثبت « عدم انحرافه ٠٠ وكل من يثبت أنه لم ينضم الى تنظيم سرى سابق » ٠

وفى آخر يناير ١٩٦٨ ، قـــررت محكمـــة القضاء الادارى مبدأين مهمين يقضيان بأن اعتقال الموظف لا يصلح سببا لحرمانه من الترقية ، وبأن من الواجب اعادة اجراء حركات الترقية التى تخطت المعتقلين ٠

وتقرر اعتبار المعتقل الذى لا يصدر حكم بادانته موجود فى الخدمة • وأفتى مجلس الدولة بان اعتقال الموظف لا يبرر لجهة الادارة وقفه عن العمل ، ولهذا فهو يستحـــق مرتبه عن فترة اعتقاله •

الحراســـة

وفى أواخر سنة ١٩٦٧ ومستهل سنة ١٩٦٨ ، صدرت عدة قرارات برفع الحراسة عن عدد كبير من الأسر والشركات التى وضعت تحت الحراسة « لاعتبارات اجتماعية او أية اسباب أخرى غيرها كدواعى الأمن •• » •

وعنيت الحكومة بتوضيح أن « قرارات رفع الحراســـة والافراج عن المعتقلين ، لا تعنى العدول عن الخط الاشتراكى ••» •

وفى أول فبراير ١٩٦٨ ، صدر قـرار جمهـورى بتعديـل اختصاصات القضاء العسكرى بالنسبة للمدنيين ، « تجاوبا مـع الاتجاهات الشعبية الحالية » ، وذلك لحين تعديل قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٩٦٦ • وينص القرار على قصر سريان أحكام قانون الأحـكام العســكرية على الجـرائم التى تقـع فى المعسكرات أو المحال التى يشغلها العسكريون ، والجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة • وبمقضى هذا القرار ، قيدت سلطة النيابة العسكرية فى الحبس الاحتياطى ، وأحيلت القضايا المتهم فيها مدنيون الى النيابة العامة •

الحريـــات

وفى ٨ أبريل ١٩٦٨ ، وافقت اللجنة الدائمة لمجلس الأمة برئاسة محمد أنور السادات رئيس المجلس ، على المبادىء التى تضمنتها اقتراحات اللجنة الخاصة بمراجعة القوانين المتعلقـــة

وحالة الطوارىء ، والسجون ، وتخويل ضباط البوليس الحربى سلطة رجال الضبط القضائى ٠

وكانت لجنة الحريات بمجلس الأمة قد أوصت بتعديـــل قوانين تدابير أمن الدولة ، بالتضييق من دائرة الأشخاص الذين يجوز القبض عليهم واعتقالهم ٠ واشترطت اللجنة لاتخاذ كل هذه الاجراءات قيام حالة تنذر بتهديد ســـلامة النظـــام السياسى والاجتماعى للبلاد ، وأن تقوم فى الشخص الذى يجوز القبض عليه واعتقاله خطورة على أمن المجتمع تنبىء عنهـــا أسباب جدية ٠ كما اشترطت اللجنة أن يكون قرار الاعتقـــال مسببا ، ضمانا للرقابة القضائية على أسبابه ٠ وكذلك ضرورة عـــرض المعتقل فى مدى ٦٠ يوما من صدور أمر الاعتقال ، على محكمة لأمن الدولة تشكل من ثلاثة من مستشارى محاكم الاستئناف ، ويتجدد هذا الحق كل ٦٠ يوما ، على أن يسقط أمر الاعتقال فى كل الأحوال بمضى ستة أشهر من تاريخ تنفيذه ، ويفـــرج عن المعتقل فورا ٠

وتضمنت مقترحات لجنة الحريات ضمانات خاصة بفرض الحراسة ، وتنظيم التظلم منها أمام محكمة لأمن الدولة ٠ ومعاملة المعتقلين معاملة المحبوسين احتياطيا ، والغاء لائحة المعتقلات ، وتطبيق نظام السجـــون على المعتقلين بما فيه من ضمـــانات قضائية ٠

وبحثت اللجنة الدائمة لمجلس الأمة ، قانون الطوارىء ، واقتراحات لجنة الحريات للتوفيق بين أمن الوطن وسلامته وأمن المواطن وكرامته ، وحق المعتقل أو المفروضة عليه الحراسة ، فى التظلم من الاعتقال أو الحراسة ٠

ثم أدخلت فى مستهل نوفمبر ١٩٦٨ ، بعض التعديلات على قوانين أمن الدولة ، استجابة للمطلب الشعبى ، باباحة التظلم

بالحريات ، وهى قوانين تدابير أمن الدولة ، والأحكام العسكرية، من قرارات الحراسة والاعتقال ، والغاء صفة الضبطية القضائية الممنوحة للشرطة العسكرية ٠

وصدرت قوانين « ضمانات الحريات » ، يوم ٢ نوفمبر ١٩٦٨ ٠

العزل والفصل

وصدر فى نوفمبر ١٩٦٧ ، قرار برفع أحكام قانون العزل السياسى الصادر سنة ١٩٦٢ ، عن ١٤٠٦ من الأشخاص الخاضعين له ٠ وأعيدت لهم حرية ممارسة العمل السياسى ، بما فيه حق الانتخاب ٠

وأعيد النظر فى أمر المفصولين من الخدمة فى الحكومة والقطاع العام ، بقرارات من اللجنة العليا للرقابة على الدولة ، لأسباب سياسية ٠ وصدرت عدة قرارات جمهورية باعادة بعضهم الى أعمالهم فى أبريل ١٩٦٨ ٠

التراجع

ولكن قرارات الغاء الاعتقال ورفع الحراسة واعادة المفصولين ظلما الى أعمالهم ، لم تشمل الا عددا قليلا جدا منهم ، وظل أكثرهم يعانون ظلم القرارات الجائرة ٠ وحتى القرارات القليلة التى صدرت تردد الحاكم فى تنفيذها ، بل انه ألغى بعضها بعد صدوره ! ٠ وفى مذكراته ، يتحدث سيد مرعى ، وزير الزراعة، عن الغاء بعض القرارات الجمهورية ، التى صدرت فى يولية ١٩٦٧ ، برفع الحراسة المفروضة على مساحات من الأراضى الزراعية ، مما زود الاحساس بعدم جدية الحاكم فى تصحيح أخطائه ٠

(٤) تزييف الواقع وتقييد الصحافة

مع بدء القتال ، صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ ، أسرعت الحكومة بفرض الرقابة العسكرية والمدنية على الصحف • وشددت رقابتها على الاذاعة والتليفزيون ومصلحة الاستعلامات • وتولى وزير الارشاد القومى ، سلطات الرقيب العام على الصحافة •

وبهذا وقعت الصحف تحت وطأة الرقابة السابقة للنشر ، بنوعيها : الرقابة الذاتية التى يباشرها رؤساء التحرير المختارون من قبل رئيس الدولة ، والرقابة الحكومية التى يمارسها الرقباء الرسميون • أما بعد النشر ، فكانت الصحف تخضع لتقييم رجال الحكومة وتنظيمها السياسى •

تزييف الواقع

وكانت السياسة المملاة من قبل رئاسة الدولة ، على أجهزة الدعاية والصحافة المصرية ، والقائمة على قلب الحقائق وتزييف الوقائع ، مادة للسخرية والتهكم على ألسنة الجميع ، خاصة بعد افتضاح أمرها بشدة فى هزيمة ١٩٦٧ •

وقد اعترف محمد فائق ، وزير الارشـــاد القومى ، فى حديثه الى صحيفة « المحرر » اللبنانية ـ يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ـ بأن الأساس الذى كان يقوم عليه الاعلام الداخلى ، هو أن الشعب لا يستطيع مواجهة الحقائق ، فيجب اخفاؤها عنه ، والهاؤه بما يتفق مع أمانيه ولو بالمبالغة ، حتى لا تصدم الحقيقة الرأى العام فتسقطه · ولكن الحقيقة التى أثبتتها الوقائع ، هى أن الشعب يزداد صلابة كلما واجهه المسئولون بالحقائق · وان روح الكفاح ترتفع ، والثقة بالنفس تزداد ، كلما كان لدى الرأى العام صورة حقيقية للموقف · ولهذا ـ كما قال محمد فائق ـ فان خطة الاعلام الجديدة ، بنيت على أساس مواجهة الحقيقة ، لكى تصمد أمام الصدمات وتواجهها بصلابة · أما الحماسة المبنية على الكذب ، فهى حماسة هشة تسقط امام أول تجربة · وعن الروح المعنوية التى تبثها الاذاعة فى الناس ، قال الوزير اننا اصبحنا شديدى الحرص على أن تنسجم تمام الانسجام مع واقعنا السياسى ، بحيث تتدرج مع تطور موقفنا العسكرى والسياسى ·

تغيير المسئولين

وفى محاولة من الحكومة لاستعادة ثقة الناس فى أجهزة دعايتها ، قامت باجراء عدة تغييرات فى أشخاص كبار المسئولين عنها · فبدلا من أحمد سعيد ، عينت محمد عروق مديرا لاذاعـة « صوت العرب » · وقالت « آخر ساعة » ـ فى ٢٧ سبتمبر و ٢٥ أكتوبر ١٩٦٧ ـ ان اختيار محمد عروق ، يتفق تماما مع خططنا المقبلة من أجل تحقيق تضامن عربى وثيق ، بين الدول والشعوب العربية كلها · وان التغيير فى « صوت العرب » هدفه « البحث عن النغمة الصحيحة لمخاطبة الجماهير » ·

وفى ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، صدر قرار جمهورى بتحـــويل

« مصلحة الاستعلامات » الى هيئة عامة ، تتبع وزير الارشاد القومى ، وتكون تحت اشرافه وتوجيهه • واختير الدكتور محمد حسن الزيات ، وكيل وزارة الخارجية ، رئيسا للهيئة الجديدة • وصرح « لآخر ساعة » ــ يوم أول نوفمبر ١٩٦٧ ــ أن سياسة الهيئة سوف تعتمد على الصدق والحقيقة فى مواجهة الدعاية الاسرائيلية •

واتبعت وزارة الارشاد تقليدا جديدا ، باختيارها متحدثا رسميا ، يعقد اجتماعا اسبوعيا ، يجيب فيه عن الأسئلة والاستفسارات ، ويواجه الشائعات •

ولكن ، هل كان فى استطاعة وزير الارشاد ، التحول من أساليب الكذب والتزييف ، الى سياسة الصدق والحق ، فى ظل استمرار الحكم الشمولى المسيطر على كافة السلطات ، ووسائل المعرفة ؟ •• وهل كان من المعقول أن يكشف الحاكم عن الأخطاء الجسيمة ، التى استمر يرتكبها فى حق شعبه ؟ •

الصحافة والرقابة

أما الصحافة ، فكانت الأوضاع الحاكمة فيها مثيرة لتضرر أكثر الصحفيين • فلما فرضت الحكومة الرقابة العسكرية والمدنية على الصحف ، مع بدء حرب يونية ١٩٦٧ ، واستمرت بعدها ، كانت عاملا مشددا للسخط ومثيرا للشكوى ، مما دفع مجلس نقابة الصحفيين ، برئاسة أحمد بهاء الدين ، الى رفع مذكرة احتجاج على فرض الرقابة ، الى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكى العربى ، المالك القانونى للصحف ، تبلور آراء الصحفيين فى ثلاث نقاط هى :

« ١ ــ ان الصحافة قد عاشت سنوات طويلة ، منذ نقل ملكيتها الى الاتحاد الاشتراكى ، حرة من الرقابة ، ولم يؤخذ

عليها أى انحراف اساسى ، فيما عدا اخطاء متناثرة .ة
وجود الرقابة وفى غير وجودها — ٢ — ان المسئولين عن
الصحفية مسئولون سياسيون قبل كل شيء • وقد اختاره
الاشتراكى بوصفه ممثل السلطة الشعبية ، وهو يملك
وتغييرهم ، وهم بالتالى اقدر على حمل مسئولية الخط
الوطنى والاشتراكى فى اى مرحلة — ٣ — ان وجود ر
مدرب ولا صلة له مسبقا بالعمل الصحفى — اذ ينتدب عاد
موظفى الحكومة — يعرقل العمل • وهو نوع من العلاقة
بين القيادة السياسية وبين الصحف • فى حين أنه خير
أن تقوم علاقة ايجابية عن طريق اتصال مستمر بين ا
وبين رؤساء تحرير الصحف • والمجلس يرجو أن يتبنى
الاشتراكى هذه القضية ، للنظر فى رفع الرقابة على الص
أقرب فرصة ممكنة » •

ويذكر أحمد بهاء الدين ، أن عبد المحسن أبو النور
بأعمال أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، عرض المذكرة على ا
الذى قال انه موافق على ما فيها ، « ولكنها ظروف طارئة
أن تتغير بسرعة » •

الصحـــافة التابعـة

وكان أسلوب قيام الصحف بعملها ، موضعا للنقـ
الصحفيين والقراء على حد سواء • وارتفعت موجة النقد وام
لتظهر على صفحات الصحف ذاتها ! ••

وعلى سبيل المثال ، فقد رسم احسان عبد القدوس ، ،
واقعية لدور الصحافة السلبى — على صفحات « أخبار الـ
فى ٢٧ يناير ١٩٦٨ — بقوله : « ان معظم التنظيمات الن
السياسية — ومن بينها الصحافة ، تقصر الجانب الأكبر من نش

على التبرير والتفسير لا على المطالبة والتوجيه ٠٠ أى أنها تعتقد أن كل المطلوب منها هو انتظار تصرفات السلطة التنفيذية ، ثم تبرير هذه التصرفات أمام الشعب واقناعه بها ٠٠ وربما كان هذا المظهر هو نتيجة لتصور خاطىء بأن الأجهزة الشعبية هى جزء من السلطة التنفيذية ٠٠ وأن مهمتها الأساسية هى توجيه الشعب لا توجيه الحكومة ٠٠ فى حين أن التصور الطبيعى هو أن الأجهزة الشعبية لها كيان منفصل عن السلطة التنفيذية ـ وهى منفصلة فعلا بحكم القوانين ـ وأن دورها الأساسى هو توجيه الحكومة باسم الشعب ، قبل توجيه الشعب باسم الحكومة ٠٠ » ٠

أخطـاء الصحفيين

وفى المؤتمر الثانى لاتحاد الصحفيين العرب ، الذى عقد بالقاهرة ، فى شهر فبراير ١٩٦٨ ، برئاسة أحمد بهاء الدين ، اعترف أعضاء المؤتمر بأنهم « انساقوا طويلا وراء العواطف والانفعالات والأوهام والخيالات ، ولم يمعنوا التفكير أو يحسنوا التقدير فيما تناولوه وما صوروه وما قدموه لقرائهم ٠ وتحملوا فى شجاعة مسئوليتهم عن الجانب الذى يخصهم من أسباب النكسة ٠ وقالوا بوضوح ان أساليب الاعلام العربى التى اتبعوها ، كانت مقصورة ومحددة وسطحية ، الى الحد الذى جعل العدو ينفذ الى الرأى العام ، فى أجزاء عديدة من العالم ٠ وقد أخذ الصحفيون على عاتقهم أن يتبعوا فى المرحلة القادمة أسـلوب الواقعية العلمية ، وأن يمارسوا وظيفتهم القيادية بأمانة وصدق ٠٠ » ٠

تحرير الصحـافة

وأجمع رؤساء الوفود في الجلسة الثانية للمؤتمر ، يـوم ١١ فبراير ١٩٦٨ ، على ضرورة اعطاء الحرية الكاملة للصحافة

العربية ، حتى تعبر بصدق عن متطلبات المرحلة الراهنة ٠٠ كما أجمعوا على ضرورة تغيير أسلوب الصحافة فى مخاطبة الشعب العربى ، ليقوم على العلم والواقع واحترام الحقيقة ٠٠

وكان للصحافة المصرية نصيب كبير من هتافات المتظاهرين من العمال والطلبة ، في فبراير ١٩٦٨ ٠ تساءل المتظاهرون : لماذا لا تقول الصحافة الحقيقة ــ كل الحقيقة ــ للشعب ؟ ٠٠ أين هى الأمانة والصدق والاخلاص ؟ ٠٠ أين هى حرية الصحافة ؟ ٠٠ وكانت هذه الهتافات الأساس الذى استند اليه بعض الكتاب ، ومنهم عبد العزيز فهمى ــ فى « أخبار اليوم » ، ٢ مارس ١٩٦٨ ــ للمطالبة بنشر « الحقائق كلها دون بتر أو تزويق ٠٠ » ، واعادة تنظيم وتدعيم القوى الشعبية ، مع اعادة تدعيم القوات المسلحة ٠٠ واعادة تنظيم الأجهزة الاعلامية ، بما يكفل لها النهوض بمسئولياتها فى خدمة الشعب وقضاياه الوطنية والقومية والاجتماعية ، وفى نشر الحقائق ــ كل الحقائق ــ والتجاوب مع الرأى العام ، فى كل ما يدفع الوطن والشعب الى الأمام ٠٠ » ٠

الاحتجاج على هيكل

وفى وسط موجة النقد العارمة لأوضاع الصحافة المصرية ، تعرض محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الأهرام » ، للهجوم ، لانفراد « الأهرام » بنشر عدد من أهم الأخبار ، وحصولها على استثناءات فى استخدام مواردها من العملات الصعبة ، واستيراد المعدات وغيرها ٠

ووصل الأمر الى حد أن مجلس نقابة الصحفيين ، برئاسة أحمد بهاء الدين ، يرفع مذكرة احتجاج ، يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٧ ، الى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكى العربى ، تقول :

« ‥ تلقى مجلس نقابة الصحفيين مذكرة من الأستاذ سعيد سنبل ، عضو المجلس ومدير تحرير جريدة أخبار اليوم ، وبرقية من الجماعة القيادية لمؤسسة دار التحرير ، تعرضان على المجلس موضوع (انفراد جريدة الأهرام دون سائر الصحف بنشر الاخبار ذات الطابع القومى) ، وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للرأى العام ، وبالنسبة للمؤسسات الصحفية الأخرى ·

وقد ناقش المجلس هذا الموضوع ، وفوضنى أعضاء مجلس النقابة فى أن أنقل الى سيادتكم الملاحظات التالية ، بعد أن تداولوا فيها :

١ ــ ان الأخبار ذات الطابع القومى الهام ، كخبر محاولة بعض القادة السابقين استعادة مراكزهم فى القوات المسلحة عن طريق القوة ، يفترض فيها أن تكون حقا للرأى العام كله ، وبالتالى لكل قراء الصحف ، فلا ينفرد بها قراء صحيفة دون أخرى ·

٢ ــ ان تكرار تخصيص صحيفة واحدة بهذه الأنباء الخطيرة، دون سائر الصحف ، ينعكس على أوضاع المؤسسات الصحفية من عدة نواح · فهو من جهة يسىء الى الحالة النفسية لمحررى سائر الصحف ، اذ يرون أنفسهم محرومين من المشاركة فى النشاط الصحفى على نفس المستوى · ويسىء ثانيا الى حالة سائر الصحف ، من حيث أنه يهبط بتوزيعها ، ويصرف القراء عنها · ومن حيث أنه يهبط بموارد اعلاناتها ، بناء على احساس المعلن بهبوط توزيع هذه الصحف وبعدم أهميتها · ومن حيث أنه لا يضع سائر محررى الصحف فى شتى المستويات على قدم المساواة ، اذ يجعل شتى مصادر الأخبار تتجه الى أن تخص جريدة دون غيرها ·

٣ ــ ان هذا الأثر قد تعدى المحررين الى سائر العاملين في شتى المؤسسات الصحفية الأخرى من عمال وموظفين ، ازاء تأثر ميزانيات صحفهم المستمر ، وعجزها عن تحقيق الأرباح ، التي تسمح لها بالتوسع والمنافسة ومكافأة العاملين ٠

ومجلس النقابة يعرض على سيادتكم هذا الموضوع ، لابداء الرأى فيه ورفعه الى الجهات المسئولة » ٠

وفى مواجهة احتجاج الصحفيين ، قرر جمال عبد الناصر أن يعتبر على صبرى مشرفا على صحيفة « الجمهورية » ، وأنور السادات مشرفا على « أخبار اليوم » و « دار الهلال » ، أملا فى حل مشاكلها ، وازالة أسباب الشكوى من « الأهرام » ٠

ولكن أكثر الأحوال بقيت كما هى عليه ! ٠

(٥) محاكمة القادة وفضح نظام الحكم

بادر الرئيس جمال عبد الناصر ، بعد مظاهرات ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧ ، واستنادا اليها ، بالتخلص من مناوئيه ومنافسيه ، بابعادهم عن سلطاتهم ، فى معزل عن الرأى العام · ولكن وكالات الأنباء العالمية ، أذاعت كثيرا من التقارير الاخبارية عن ممارساته ، وتناقلها الناس فى مصر بأسف على انهيار الوطن ، وسخرية من وسائل الاتصال المصرية ، التى لم تستطع نشر كلمة واحدة عما يجرى ! ·

اعتقال المشير وانصاره

وهنا ، بدأت الصحف المصرية ، تتقدمها « الأهرام » ، فى الحديث عن الصراع بين أطراف السلطة ، كما يراها الرئيس ، ويصورها محمد حسنين هيكل ، مستشاره الأول فى الدعاية · وقد استخدمت أكثر نقاط الصورة ، لتبرير انتقام الرئيس من مناوئيه ، وتأليب الرأى العام عليهم ، بتثبيت مسئوليتهم عن الهزيمة ، وتقديمهم للعقاب كباش فداء عن الرئيس ·

في ٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، قالت عناوين « الأهرام » على صفحتها الأولى : « أول تفاصيل تنشر عن بعض التطورات الهامة التى جرت أخيرا • الظروف التى تقرر فيها تحديد اقامة المشير عبد الحكيم عامر ، والتحفظ على السيد شمس بدران ، وعدد من العسكريين والمدنيين المحيطين بالمشير • التحقيقات تجرى الآن مع قرابة الخمسين ممن وضعوا تحت التحفظ ، وستحال نتائج التحقيق الى محكمة عسكرية » •

ورغم توظيف تفاصيل هذه الأخبار ، لخدمة موقف الرئيس ، فان بعضها جاء بعكس النتيجة المرجوة منها • فقد عددت « الأهرام » عيوب المشير وأخطاءه ، غير أنها قالت انه « رعاية للمشير •• فان الرئيس عرض عليه أن يبقى فى السلطة كنائب أول لرئيس الجمهورية ، ولكن المشير •• لم يقبل هذا العرض » • فكشفت « الأهرام » عن تفضيل الرئيس صداقته للمشير ، وبالتالى أمنه الشخصى ، على مصلحة الوطن ، بموافقته على بقاء المشير فى السلطة رغم كثرة أخطائه واستمرارها ، طوال السنوات الاحدى عشرة السابقة ! •

انحراف المخابرات

وفى اليوم التالى ، ٥ سبتمبر ١٩٦٧ ، كتبت « الأهرام » أنه جرت تحقيقات فى ادارة المخابرات العامة ، أظهرت أنها خرجت فى عديد من الظروف عن حدود مهمتها الأصلية ، ولهذا أحيل صلاح نصر – مديرها السابق – الى المعاش • وبعد شهر وضع تحت التحفظ • ثم بدأ التحقيق فى قضية انحراف المخابرات ، يوم ٥ فبراير ١٩٦٨ •

وتساءل القراء : لماذا سكت الرئيس عن تصرفات جهاز المخابرات ، التى أضرت الشعب وحطمت كل القيم ، وتداولتها

الألسنة فى رعب وفزع فترة طويلة ‥ ولماذا لم يتخذ الرئيس أى اجراء تجاهها ، الا بعد مناوءة مدير الجهاز له ؟ ‥

مـوت المشـــير

وقد توفى المشير عامر ، مساء الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، غير أن الصحف لم تنشر النبأ الا صباح السبت ١٦ سبتمبر ٠ وقالت انه « انتحر » بتناول « كمية كبيرة من مادة مخـــدرة سامة ‥ » ٠

وفى « كلمة للأهرام » ــ فى اليوم نفسه ــ نعت الصحيفة الى « الأمة العربية ابنا من أبنائها ، حاول أن يؤدى دوره فى خدمتها بقدر ما أتيح له من الضوء ‥ » ، وكان « رفيق كفـاح لجمال عبد الناصر وصديقا وأخا ‥ » ٠

وقالت الصحيفة ان المشير كان « بشرا بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ، وما تشير اليه من ايماءات ‥ » ، وان « صميم المأساة التى عاش فيها ‥ فى الظروف الأخيرة من حياته ‥ أنه كان خيرا ألف مرة من معظم الذين أحاطوا أنفسهم به ، وكان بعضهم ممن فرضتهم المقادير عليه ‥ » ٠

وأكدت الصحيفة أن « فكرة الانتحار كانت تعاود عبد الحكيم عامر فى الفترة الأخيرة وتطارده ٠ ولقد حاولها يوم ٨ يونية ‥ وفى مساء ٢٥ أغسطس ، حين صورح ‥ باكتشاف وقائع العملية التى كانت تجرى لاعادته فرضا الى قيادة القوات المسلحة ‥ » ٠

وفى اليوم التالى ، ١٧ سبتمبر ١٩٦٧ ، أبرزت « الأهرام » خبرا يقول ان التحليل الذى قام به خبراء الطب الشرعى ، كشف أن سم « الأكونيتين » هو المادة التى « انتحر » بها المشير ٠

وخـــلال النصف الأول من أكتوبر ١٩٦٧ ، تابعت صحف الحكومة التحقيق فى الحادث ، الذى انتهى الى أن المشير « انتحر » بسم « الأكونيتين » الذى حصل عليه من صلاح نصر ، مديـــر المخابرات العامة ٠

غير أن وثائق وفاة المشير ، والملابسات والظروف السياسية والشخصية التى أحاطت بالحادث ، رجحت أن المشير مات مقتولا ٠

وبانهاء وجود المشير ، تخلص نظام الحكم من ثنائيـــة السلطة ، وخطر النزاع المسلح على قمتها ٠ ومن تحاشى البديل وهو محاكمة المشير ، التى قد تؤدى الى فضح مساوىء الحكم بأكثر مما حدث ، وكشف أسرار هامة عن عبد الناصر ، قد تفقده ما تبقى من ثقة الشعب فيه ، أو تحرمه من سلطاته ومستقبله ! ٠

المحاكمـــات

وقد مهدت « الأهرام » ــ فى أيام ٢٥ سبتمبر و ١٥ و ٢٨ أكتوبر ١٩٦٧ ــ لمحاكمة « المسئولين عن التقصير الذى كان من أهم أسباب النكسة العسكرية » ، والذين دبروا محاولة الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة ليلة ٢٧ أغسطس ١٩٦٧ ، والمنحرفين فى جهاز المخابرات العامة ، بقولها انها ضرورية للسلامة الوطنية ، ولمبادىء ومثل ثورة ٢٣ يولية ٠

محكمة الطيران

وبدأت محاكمة المسئولين عن كارثة الطيران فى هزيمـــة يونية ، يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، أمام محكمة عسكرية ، يرأسهـــا الفريق صلاح الحديدى ، وتتشكل من أربعة أعضاء ٠ والمتهمون هم : الفريق أول متقاعد صدقى محمود ، قائد القوات الجوية ، والفريق متقاعد جمال عفيفى ، رئيس أركان الحرب فيها ، واللواء

متقاعد عبد الحميد الدغيدى ، قائد الطيران فى الجبهة الشرقية ، واللواء اسماعيل لبيب ، رئيس شعبة الدفاع الجوى ٠

وفى الجلسة الأولى ، طالب ممثل الادعاء بسرية الجلسات « مراعاة لمقتضيات الأمن » ، ووافق ممثل الدفاع ٠ وأجلت المحاكمة الى يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٧ ٠

وكانت الناس ـ كما تقول « آخر ساعة » فى أول نوفمبر ١٩٦٧ ـ تسأل : هل تسمح الظروف بمحاكمة المسئولين عن النكسة ؟ ٠٠ وهل هناك علاقة بين الاستعداد للحرب وبين محاكمتهم ؟ ٠٠ وتجيب الصحيفة بأنه كان لابد من محاكمتهم ، وهى لا تعطلنا عن الحركة العسكرية ، ولابد أن يعرف الشعب من المسئول عن النكسة ، ويجب أن يجازى المسىء أيا كان ٠

محكمة الثورة

ثم صدر قرار جمهورى بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ ، بانشاء « محكمة الثورة » ، يوم ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ ٠ ونص على أنها تختص بالفصل فيما يحيله اليها رئيس الجمهورية ، من الدعاوى المتعلقة بارتكاب بعض الجرائم الواردة فى قانونى العقوبات والأحكام العسكرية ، والجرائم التى تمس سلامة الدولة ، والأفعال المضادة لمبادىء الثورة ٠

وطبقا للقانون ، تشكل المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية ٠ ولا تتقيد فى اجراءات التحقيق والمحاكمة الا بقرار تشكيلها ٠ ولا يجوز رد هيئة المحكمة أو أحد أعضائها ٠ وأحكامها نهائية ، لا يجوز الطعن فيها ٠ وتعرض الأحكام على رئيس الجمهورية للتصديق عليها ، وله أن يخففها أو يلغيها أو يحيلها الى المحاكمة من جديد ٠

حجم الهزيمة

وبينما كانت المحكمة العسكرية و « محكمة الثورة » ، تعدان لبدء عملهما ، والرأى العام تحيطه الشكوك ويملأه الشغف بالمعرفة ، تحدث الرئيس أمام مجلس الأمة ، يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، فأوضح حجم الهزيمة قائلا : « اننا وصلنا الى حالة انهيار كاملة » ، وان العدو عبر القناة الى الغرب فى بعض المناطق ، يوم ٨ يونية · واننا خسرنا ما يقرب من ثمانين فى المائة من معداتنا العسكرية ، وعشرة آلاف جندى وخمسمائة ضابط · وأشار الرئيس الى الارتباك الذى أصيب به جهاز قيادة المعركة فور بدئها ، وكارثة الطيران « التى لم يكن هناك مبرر لها ·· » · وقال ان التغيير فى القوات المسلحة ، « أبعد العناصر التى كانت تقيم من نفسها طبقة عازلة فوق الجيش ·· والعناصر التى أظهرت تجربة الاستعداد للقتال وتجربة القتال الفعلى ، عدم قدرتها على المسئولية ·· » ·

وأعلن الرئيس « سقوط دولة المخابرات » ، واحباط «محاولة الاستيلاء على قيادة الجيش » · وقال انه « لابد أن يكون هناك مسئول يتحمل مسئولية الآمال والوعود والتطلعات الكبيرة اللى كانت بتتقال ·· » · وكان تحديد المسئول وعقابه هو عمل المحاكم التى شكلها الرئيس ·

اخطاء الحكم

وتحت شعار أن « الحقيقة ملك للشعب » ، وأملا فى فضح المتهمين ، وامتصاص سخط الناس بادانة « المسئولين » عن الهزيمة ، تقرر أن تكون جلسات « محكمة الثورة » علنية · وقد بدأت يوم ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، لمحاكمة شمس بدران وزير الحربية و ٥٤ متهما آخرين ، منهم ٣٧ ضابطا ·

ولكن علنية الجلسات ، لم تفضح أخطاء المتهمين المقدمين للمحاكمة وحدهم ، بل كشفت أخطاء الحكم كله ، وزيف شعاراته ٠ وفضحت ما كان خافيا من تصرفات كبار المسئولين خارج قفص الاتهام ! ٠

تبديد المال العام

ومن الفضائح التى كشفتها المحاكمة العلنية ، بجانب فوضى الحكم وسوء الادارة وفسادهما ، فضيحة استيلاء كبار المسئولين على كميات كبيرة من أموال الدولة ، وتبديدها فى الصرف على أغراضهم الشخصية دون حسيب أو رقيب فى الوقت الذى كان فيه الشعب الفقير صاحب هذه الأموال ، يعانى من الضائقة الاقتصادية التى تحاصره من كل جانب ٠

فقد تحدثت « أخبار اليوم » فى ٣ فبراير ١٩٦٨ ، عن « سر الأموال التى ظهرت فى المؤامرة » ، اعتمادا على تقرير حصلت عليه ، يقول ان شمس بدران وزير الحربية ، عند القبض عليه فى منزل المشير ، سلم عباس رضوان ، الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكى ، مظروفا ادعى أنه خاص بالمشير ، تبين أن بداخله ٨٩٠ جنيها استرلينيا و ٦ آلاف دولار ٠ وفى يوم القبض على الضباط المقيمين فى بيت المشير ، سلم شمس بدران ، عباس رضوان ٣٠٣ جنيهات استرلينية و ٤٠٠ دولار ٠ وسلمه جلال هريدى مبالغ أخرى ، منها ٩٠٠ جنيه ٠ وهذا بالاضافة الى مبلغ الستين ألف جنيه التى طلب صلاح نصر ، مدير المخابرات العامة ، من عباس رضوان اخفاءه مع شحنة من الأسلحة فى الحرانية ، لدى عمه الشيخ عباس الليثى رضوان ٠ وقرر عباس رضوان أن هذا المبلغ كان يخص المشير ٠ وقد ضبط ناقصا عشرة آلاف و ٤٠٠ جنيه ٠

ونشرت « الأخبار » ، يوم ٦ فبراير ١٩٦٨ ، وقائع الجلسة الخامسة ، التى كتبها أحمد لطفى حسونة ، تحت عناوين ، منها : « القصة الكاملة لاخفاء أل ٦٠ ألف جنيه » ٠٠ و « أين اختفت أل ١٠ آلاف جنيه ٠٠ » ، وهى عناوين مستمدة من اعترافات المتهمين أمام المحكمة ٠

الفصـل الحـزين

وكان موسى صبرى ، أحد رؤساء تحرير « الأخبار » ، يتابع بنفسه جلسات « محكمة الثورة » ، ويكتب الى جانب وقائعها سلسلة تعليقات بعنوان : « أيام لها تاريخ لن يهملها التاريخ » ٠ ولما رسمت أقوال المتهمين صورة صارخة لاستغــلال النفوذ وتبديد أموال الشعب ، كتب موسى صبرى ، فى « الأخبار » يوم ٧ فبراير ١٩٦٨ ، تحت عنوان « الفصل الحزين » يقول :

« كلمات ليست من عندى ٠٠ بل هى من لسان عباس رضوان نفسه ٠٠ تكتب فصلا حزينا من أيام تاريخنا ، تاريخنا الذى كنا نجهل الكثير من أسراره ، حتى جاءت هذه القضية لتعلننا نحن الجماهير بأعلى الصوت ٠٠ أفيقوا وتنبهوا واسمعوا ٠٠ كيف كان نفر من قادتكم يحكمون مصيركم ٠٠

أكياس الذهب

ماذا قال عباس رضوان ؟ ٠٠ صلاح نصر سلمنى حقيبتين بهما ٦٠ ألف جنيه لأحفظهما فى مكان أمين ٠ ثم علمت أن هذا المبلغ يخص المشير ٠٠

ومتى حدث هذا ؟ ٠٠ يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ ٠ يوم النكسة ٠ أسود الأيام ٠ ساعات استشهاد آلاف الأبطال من رجالنا ٠ يوم

النفوس المحطمة فى كل بيت وكوخ وشارع وزقاق · يوم وصول الأعداء الى ضفة القنال ·

هل كنت أستطيع أن أغالب الدمع ، وأنا أفكر فى قائد الجيش الذى تنبه وسط الحطام والأنقاض أن يطلب من صلاح نصر تدبير مبلغ ·· فيعد له على الفور ستون ألفا من الجنيهات ·· ويعد لها مخبأ أمين ··

وماذا قال أيضا عباس رضوان ؟ ·· المشير عامر قال لى ·· فيه حاجه عاوز أشيلها عندك ·· ويتسلمها عباس رضوان، ويحتفظ بها فى منزله ·· وما هى ؟ ·· حقيبة بها خمسة أكياس · وكل كيس به ألف من الجنيهات الذهبية ، ٥ آلاف جنيه من الذهب ، أى خمسون ألف جنيه من العملة المصرية

وأين كانت ؟ ·· كانت فى مكتب المشير ، ثم انتقلت منه الى منزله · ومتى ؟ ·· وقت أن كان المشير غاضبا من أجل الديمقراطية ! ·· ديمقراطية أكياس الذهب · وقت أن كان المشير يتصل بعدد من الضباط ، ويعقد الاجتماعات السرية ·· من أجل ماذا ؟ ·· ليعود الى قيادة الجيش ويستولى على الحكم ·· ويهدى أحكام البراءة لكل المسئولين عن الكارثة ·

وماذا قال أيضا عباس رضوان ؟ ·

فى يوم القبض على الضباط المقيمين فى منزل المشير ·· « جلال هريدى سلم لى مبلغ ٩٠٠ جنيه ، وقال لى دول بتوع المشير و ٦٠٠ جنيه بتوعه هوه ·· وشمس بدران سلم لى مظروف فيه عملة أجنبية ·· وصندوق صغير به عملة أجنبية أيضا » ·

ويقول رئيس المحكمة ان شمس بدران قرر أن العملات الأجنبية كانت ألفى جنيه استرلينى و ٨ آلاف دولار ··

نعم ، آلاف العملات الأجنبية يحتفظ بها أشخاص كانوا فى موضع المسئولية ·· ومصانع الكادحين العارقين تحتاج الى قطع الغيار · ونداءات الكتاب تطالب بربط الأحزمة على البطون ، لأن البلاد فى حاجة الى كل مليم من العملة الصعبة لزيادة الانتاج ··

من منا يستطيع أن يقوى على عينه فلا تذرف الدمع الحزين على هذا البلاء ··

هذا ما ظهر ·· وما خفى لابد أنه أعظم ! ·· » ·

ما خفى أعظم

وفى مقاله التالى ، المنشور فى « الأخبار » يوم ٩ فبراير ١٩٦٨ ، اعتمد موسى صبرى على اعترافات المتهمين وأقوال الشهود ، ليؤكد أن « ما خفى لابد أن يكون أعظم ·· لأن الثابت بكل أقوال الشهود فى القضية أن وثائق سرية قد أحرقت فى « بانيو » حمام منزل المشير ·· » · وأكد الكاتب حديثه السابق عن تبديد الأموال العامة ، تعليقا على ما اتضح فى الجلسة السادسة من المحاكمة ، من أن المبلغ الذى أخفى فى الحقيبتين وجد ناقصا عشرة آلاف وأربعمائة جنيه · !

واستمر التحقيق بعد ذلك مع المتهمين والشهود حول الفساد وتبديد الأموال ، وعنيت الصحف بمتابعته · وهذه هى عناوين « الأخبار » — فى ١٢ فبراير ١٩٦٨ — تقول : « قصة أكياس الذهب ·· تثار اليوم · محكمة الثورة تستجوب اليوم قائد المظاهرة العسكرية وحامل أكياس الذهب الى عباس رضوان ·· استجواب موظفى مكتب المشير » · وفى تعليقه فى نفس اليوم على هذه الوقائع ، أوضح موسى صبرى ، أعمال التهريب والرشوة

واستغلال النفوذ فى مكتب المشير ، التى استمرت فترة طويلة ، ووصفها بأنها روايات لا يتصورها خيال كاتب أو قصاص ·

وتضمنت العناوين الكبرى « للأخبار » ، فى اليوم التالى ، هذين العنوانين : « سكرتير المشير يروى قصة الذهب : أمرنى المشير بنقل أكياس الذهب الى منزل الجيزة ·· حقائق خطيرة عن التصرفات المالية للعاملين فى مكتب المشير » ·

الرئيس يغضب

استشاط جمال عبد الناصر غضبا ، من الفضيحة الكبرى لنظام حكمه ، التى تفجرت فى « محكمة الثورة » ، ونقلت الصحف وقائعها ، خاصة ما نشرته « الأخبار » و « أخبار اليوم » ، وعلق عليه موسى صبرى ، عن الفساد والرشوة وتبديد المال العام ·

وكانت أكثر العبارات اثارة لشك الرئيس وغضبه ، قول موسى صبرى : « ·· هذا ما ظهر · وما خفى لابد أنه أعظم·· »، لأن الرئيس ظن أن موسى صبرى ، يشير الى ما قاله صلاح نصر ، مدير المخابرات العامة ، فى أثناء التحقيق معه ، وتسرب من محاضر التحقيق التى حصل عليها المحامون ، الى بعض الصحفيين ·

اسرار الرئيس والمشير

فقد برر صلاح نصر ، اعطاءه أموالا لعباس رضوان ، لتسليمها للمشير بقوله :

« طلب منى المشير « أمانة » السلاح التى كانت عندى · وكان له « أمانة » مبالغ فى شنطة أو اثنتين · وهذه المبالغ كانت محفوظة عندى · سلمنى جزءا منها محمد سيد عبد الرحمن ،

بأوامر من الرئيس والمشير • وقد أمرت بتسليم هذه الأمانة له عن طريق عباس رضوان ، وكانت هناك حسابات كثيرة للجيش وللرياسة وللرئيس عبد الناصر شخصيا • وقد سلمتها لكل قيما يخصه • وأعتقد أنه تبقى فى حساب الخزانة ١٢ ألف جنيه ، كأمانة للجيش من ضمن مصروفات الجيش • وقد طلبت من مدير مكتبى تسليمها لمحمد أحمد • والأشياء كلها سلمتها بايصالات محفوظة عندى •

وهناك أشياء مسروقة من سفارة الكويت ، وذكرت لمحمد أحمد أن هذه الأشياء موجودة عند حسن عليش •

كما كانت هناك شركات تتبع المخابرات العامة ، وكان يشترك برأس المال ، الرئيس والمشير ، فى استثمار هذه الأموال فى شركة النقل التابعة لجهاز المخابرات ، ومبلغ أل ٦٠ ألف جنيه من ضمن هذه الأموال •• ولا أدرى من أين رأس المال لهذه الشركة ، سوى أننى أخذته من كليهما ، وممكن سؤال سامى شرف فى هذا •

أما الأرباح الحقيقية فيعرفها الرئيس ، ويعرف من تسلمها •• واذا رغب الرئيس فى أن أتحدث فى هذا الموضوع بالتفصيل ، فأرجو أن يأذن لى •

أما شركة (امكو) للاستثمارات الاقتصادية ، فحساباتها موجودة ، وسلمت صافى أرباحها للسيد محمد أحمد ، أمام السيد وجيه ، فى منزلى بموجب ايصال • أما باقى حسابات الرياسة ، فقد سلمته أيضا ، والرئيس يعلم تفاصيله ، كما يعلم محمد أحمد ومحمود فهيم (سكرتير الرئيس) عن كل المشتريات التى كانت تشترى بالمبالغ • وكان هناك بعض النقود الأجنبية والحلى ، ومبلغ ٢٠ ألف جنيه أرباح شركة العربات • وكان مفروض أن يتسلمها الرئيس ، وأحضرها حسن عليش أثناء مرضى،

ولكننى قلت له احتفظ بها حتى أخف ، وهذه الأشياء فى عهدة حسن عليش • وبالنسبة لحساسية حسابات الرياسة وحسابات المشير ، فاننى كنت أحتفظ بها بينى وبينهما » •

ويؤكد صلاح نــصر انه يكتم الكثير من أسرار الصراع والهزيمة ، ويقول فى التحقيق مهددا : « اننى أمين على أسرار الدولة وعلى مصلحة البلد ، وأرجو ألا أثار ، فأخرج عن حدودى وطاقتى كبشر ، فأدلى بأى أقوال ، فيحدث ما لا تحمد عقباه •• » •

الرئيس يهاجم ويدافع

كان رفع الأستار عن أسرار الرئيس وكبار معاونيه ، هو سبب غضبه وثورته •

وفى حديثه يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨ ، الى رؤساء وأعضاء وفود مؤتمر الصحفيين العرب ، شن الرئيس هجوما عنيفا على أسلوب الصحف فى نشر وقائع جلسات « محكمة الثورة » ، وحاول تبرير سكوته طويلا عن فساد المسئولين ، فقال : يجب أن نفرق بين مبادئنا ، وبين الممارسة والأخطاء ، فلا عمـــل بلا أخطاء ، ولا بشر دون انحرافات • ونحن ننقى « الثورة » من كل الشوائب ، والدليل على ذلك « محكمة الثورة » ، التى جعلناها علنية ، لأننا اعتبرناها عملية سياسية • يجب أن يعلم الشعب أن هناك انحرافات علينا أن نقومها • ولكن الصحافة حاولت أن تستغل « محكمـــة الثورة » لزيادة التوزيع •• و « أنا يوم ما صبحت الصبح ، ولقيت عنوان احدى الصحف عن الدهب والفلوس استغربت جدا •• لأن معنى هذا ان احنا بنحول العملية من قضية سياسية أثرت فى مصير البلد ، ولها دروس نستفيد منها •• الى قضية اثارة ، ومحاولة اظهار أن فلان حاول ياخد دهب ، وفلان حاول ياخـــد فلوس •• لا أظن أبدا أن المشير عامر حاول ياخد فلوس لنفسه ،

أو حاول ياخد دهب لنفسه ، ولكن احنا نعرف ان كل شيء مباح في حالة التآمر ‥ الحقيقة لما شفت العناوين بتحاول ان تصور العملية بانها عملية فلوس لأشخـــاص ‥ لم ترتح نفسي ‥ العملية عملية سياسية ‥ العملية أيضا عمليـة اجتماعيـة ‥ طبعا فيه ناس كانت بتتصور ان أنا أستطيع أن أعمل أي شيء أريده ‥ ما فيش واحد في الدنيا مهما بلغ من القوة ومهما بلغ من الشعبية ، يقول للشيء كن فيكون ‥ » ٠

معاقبة موسى واحسـان

كانت كلمات الرئيس هذه ، من أضعف ما قاله ، طوال فترة حكمه ، ومن أكثر أقواله بعدا عن المنطق ٠ ولكنها كانت مصحوبة بأوامره السرية الى الاتحاد الاشتراكي ، بمعاقبة موسى صبري واحسان عبد القدوس ، والى الرقابة بالتشدد في مراقبة وقائع جلسات « محكمة الثورة » ، فلم تظهر على صفحات الصحف بعد ذلك ، الا في أضيق الحدود ٠

ومع استهلال شهر أبريـــل ١٩٦٨ ، توقفت « الأخبار » و « أخبار اليوم » عن نشرها ٠

وابتداء من يوم ١١ أبريل ١٩٦٨ ، حذف اسم موسى صبري، من رئاسة تحرير « الأخبار » ٠ كما حذف اسم احسان عبد القدوس، من رئاسة تحرير « أخبار اليوم » ، ابتداء من ١٣ أبريل ١٩٦٨ ، بعد منع نشر مقاله الأسبوعي « الموقف السياسي » ، منذ يوم ٦ أبريل ٠

وكانت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ، قد أسرعت فور انتهاء حديث الرئيس الى مؤتمر الصحفيين العـرب ، يوم ١٥ فبراير ١٩٦٨ ، بابلاغ وحدات الاتحاد باشارة تقول :

« ١ ـ موسى صبرى أفسد قضية المؤامرة ، وحولهـــا الى قضية فساد للنظام ، ولذلك تقرر ابعاده عن الصحافة ٠

٢ ـ تقرر تعيين محمود أمين العالم رئيسا للتحرير » ٠

وبعد أسبوع ، صدر قرار بتعيين محمود العالم ، رئيســا لمجلس ادارة « مؤسسة أخبار اليوم » ٠ أما قرار ابعاد موسى صبرى ، فقد أرجىء صدوره ، الى أن تهدأ موجة الحديث عــن حرية الصحافة ٠

وخلال الأسبوع الثانى من أبريل ١٩٦٨ ، وفى ظل مبادىء « برنامج ٣٠ مارس » ، صدر قرار بنقل احسان عبد القدوس الى « روز اليوسف » ، دون رغبته ٠ كما صدر قرار بنقل موسى صبرى الى « الجمهورية » ، دون أى منصب أو اختصاص ٠ وظــل محروما من الكتابة بتوقيعه نحو سنة كاملة ٠٠ فمارس الكتابة عن المرأة والأزياء ومواد التجميل ! ٠٠

(٦) المظاهرات تدين الزعيم

أصدرت المحكمة العسكرية العليا ، يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ، أحكامها فى قضية « المسئولين » عن تدمير القوات الجوية ، صباح ٥ يونية ١٩٦٧ . حكمت المحكمة بالسجن ١٥ سنة على الفريق أول متقاعد محمد صدقى محمود ، والسجن ١٠ سنوات على اللواء متقاعد اسماعيل محمد لبيب . وقررت المحكمة براءة الفريق متقاعد جمال الدين محمد عفيفى ، واللواء متقاعد عبد الحميد الدغيدى .

وأصدرت المحكمة العسكرية الميدانية العليا - فى نفس اليوم - أحكامها فى ٨ قضايا ميدانية ، هى السجن ١٥ سنة والطرد من الخدمة للواء متقاعد صدقى عوض الغول ، قائد الفرقة الرابعة المدرعة فى أثناء الحرب ، والأشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة ضباط هم : العقيد كمال حبيب أيوب ، والعقيد محمد عادل الخولى ، والملازم أول احتياطى محمد زين العابدين قاسم . والحبس سنة مع الشغل للملازم سعد سامى فاخورى . والطرد من الخدمة للملازم عبد الوهاب حسين ، والنقيب بحرى عادل فتح الله حتاته . وبراءة النقيب سمير أحمد عاطف .

مظاهرات العمال

ومع وصول الصحف الى أيدى العمال فى حلوان ، حاملة انباء الأحكام ، فى صباح اليوم التالى لاعلانها ، تجمع العمال فى ثلاثة مصانع بحلوان ، وعبروا عن احتجاجهم على ضعف الأحكام فى مواجهة جسامة الهزيمة • وحاول بعض قادة الاتحاد الاشتراكى بالتنسيق مع وزارة الداخلية ، تهدئة العمال والسيطرة عليهم ، ولكنهم خرجوا من المصانع ، وساروا فى مظاهرات داخل مدينة حلوان ، اندمجت فيها عناصر من الاتحاد الاشتراكى ، ولكن الشرطة تصدت للمظاهرات ، فأصيب تسعة عشر من المتظاهرين • وعاد العمال الى أعمالهم بعد نحو ساعتين • وتولت نيابة أمن الدولة التحقيق • وقال الدكتور محمد حسن الزيات المتحدث الرسمى فى مؤتمره الصحفى ، ان من حق العمال « أن يستفسروا وأن يظهروا شعورهم ، وهذا ما حدث » •

واستشعرت لجان وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى الخطر ، وعملت لتحاشى انتشار المظاهرات ، كما فعل الليثى عبد الناصر ، شقيق الرئيس وأمين الاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية ، الذى طلب من قادة منظمة الشباب « القيام بعمليات توعية ضخمة » بالمدينة •

وبسرعة أمر وزير الداخلية بنقل مأمور حلوان ، وأعلن انتهاء التحقيق فى حوادث المظاهرات ، ومغادرة المصابين المستشفيات ، فى يوم ٢٢ فبراير •

مظاهرات الطلبة

ورغم أساليب التهدئة والاحتواء ، التى انتهجتها أجهزة الدولة ، فقد امتدت مشاعر الاحتجاج والتظاهر الى الجامعات والمعاهد العليا ، فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة ودسوق

وغيرها ، حيث عقدت الاجتماعات ، يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٨ ، وقدمت فيها المطالب والاحتجاجات ٠

واندلعت المظاهرات تهتف بالادانة للحكام الذين تسببوا فى انهيار البلاد ، وتطالب بالديمقراطية والاصلاح والانقاذ ٠ وكان أكثر الهتافات دلالة وتكرارا يقول : « لا صدقى ولا الغول ، عبد الناصر المسئول » ٠

وتمكنت مظاهرة طلاب جامعة القاهرة ، فى نفس اليوم ، من الوصول الى « مجلس الأمة » ، رغم نطاقات الأمن ، فاستقبلهم محمد أنور السادات رئيس المجلس ، داخل فنائه ٠ ورحب بعقد اجتماع مع مندوبين عنهم ، طالبوا فيه بالحريات واعادة النظر فى الأحكام ٠٠ فتجاوب مع مطالبهم ٠

ثم توجه الطلبة الى بعض دور الصحف ، وهتفوا ضد بعض كبار الصحفيين الذين زيفوا الواقع وخدعوا الناس ، وطالبوا بتحرير الصحافة من سيطرة الحكومة ، وبالأمانة فى التعبير عن المطالب الشعبية ٠

وأذاعت وزارة الداخلية بيانا ، صباح ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ، أعلنت فيه أنه « لن يسمح من اليوم بقيام أى مظاهرات مهما كان سببها » ٠ وقالت ان قوات الأمن أضطرت للتدخل مساء اليوم السابق « لفض بقايا التجمعات ، التى اندست فيها بعض العناصر من غير الطلاب ٠٠ » ، وان قرار منع المظاهرات سيطبق بحسم ، وأى محاولة للخروج عليه ستعتبر « اساءة الى النضال القومى » ٠

ورغم قرار منع المظاهرات بحسم ، فقد استمرت مظاهرات جامعتى القاهرة وعين شمس ، يوم ٢٥ فبراير ، واشتبكت مع رجال الشرطة فأصيب منهم ٤ ضباط و ٥٣ جنديا ٠ أما الطلبة فأصيب منهم ٢١ طالبا ٠

اعـادة المحـــاكمة

ووسط ثورة الطلبة ، عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة جمال عبد الناصر ، يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ، تقرر فيه اعادة المحاكمة فى قضية الطيران ٠

وقال الفريق أول محمد فوزى ، وزير الحربية ، انه بعد دراسة القضية لم يصدق على الحكم ، وأمر بالغاء المحاكمة ، واحالة القضية الى محكمة عسكرية عليا أخرى ، تشكلت فعلا يوم ٢٦ فبراير ١٩٦٨ ، برئاسة الفريق محمود الرمالى ، مدير سلاح المدفعية ٠

وعنيت صحف الحكومة ببيان أن اعادة المحاكمة اجـــراء قانونى سليم ٠

وقررت وزارة التعليم العالى ، ومديرو جامعات القــاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط والأزهر ، وقف الدراسة بجميع الكليات والمعاهد العليا ، ابتداء من ٢٦ فبراير « بعد أن تبين أن بعض العناصر ، قد استغلت حماسة الطلبة فى مشاعرهم الوطنية، وحاولت أن تخرج المظاهرات عن أهدافها ، كما أرادها الطلبة ٠٠ وخاصة بعد قرار وقف المظاهرات » ٠

ولم تتنبه أجهزة المعلومات والأمن ، رغم كثرتها وانتشارها، الى أن استمرار جلسات « محكمة الثورة » ، بعد صدور أحكام الطيران وبدء المظـــاهرات ، قدم الوقود الكافى لاشعال نيران المظاهرات عدة أيام ، بما تردد على لسان شمس بدران وأعضاء مكتب المشير ، من معلومات تفضح فوضى وفساد الحكم والحكام ، وتؤكد استهانتهم بمصلحة الشعب واستغلالهم لأمواله ٠

وكما يقول محمود أمين العالم فى « أخبار اليوم » ـ ٢ مارس ١٩٦٨ ـ « ٠٠ ان حالة من التفكك والتشكك والسلبية ٠٠ تمتد

وتستشرى فى المجتمع ·· وقضية التآمر وما يكتب عنها ، تضاعف من احساس الشعب بالفساد والانحراف ، الذى كان سائدا فى بعض أجهزة الدولة ، وتكاد تغرق المجتمع كــله فى بحار من التساؤلات ·· » ·

اهتزاز الحكــام

كانت اضرابات ومظاهرات الطلبة والعمال فى فبراير ١٩٦٨، هى أول اضرابات ومظاهرات واعية ومعادية للدكتاتورية ، منذ مظاهرات مارس ١٩٥٤ ·

وقد كشفت هتافاتها وشعاراتهــا عن وعى المتظاهرين بطبيعة الحكم وأخطائه وحقيقة رجاله وعيوبهم ، وحجم الهزيمة والمتسببين فيها · وعبرت فى جوهرها عن سحب الثقة من الحاكم الفرد وأعوانه وأجهزته الرسمية و « الشعبية » · فاهتزوا جميعا ، وأخذ كل منهم يستجدى ثقة الشعب ، سعيا للبقاء فى السلطة ·

ولهذا زعم أعوان الرئيس أنه وجه بعدم التعرض للمظاهرات· وعنى أنور السادات ، رئيس « مجلس الأمة » ، بمناقشة كــل ما حدث مع أطرافه المسئولة والمعنية ·

موقف الداخلية

وعرض شعراوى جمعة وزير الداخلية موقف وزارته ، فى اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس يوم ٢٧ فبراير ، وألقى بيانا أمام المجلس فى اليوم التالى · وأوضح الوزير أنه فى مساء يوم ٢٠ فبراير ، علم باحتمال قيام المظاهرات · وخوفا من استغلالها ، اتفقت الوزارة مع الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب ، على منع التظاهر ، والسماح بعقد مؤتمرات داخل أماكن العمل · ولكن المظاهرات خرجت من المصانع الى مدينة حلوان يوم ٢١ فبراير ·

ولم يتصل قادة المظاهرات بالوزير ، لاعطائهم أوامر تتفق مع الموقف • ولم ينجح مأمور قسم حلوان فى تفريق المتظاهرين ، فاضطر الى اطلاق « الرش » عليهم ، وأصيبوا اصابات طفيفة •

وعن مظاهرات الطلبة ، قال الوزير ان المصابين من رجال الشرطة أضعاف المصابين من المتظاهرين ، لأن رجال الشرطة نفذوا التعليمات بعدم استخدام الشدة الا فى حالات الضرورة القصوى • وأعلن الوزير احالة الطلبة « المحجوزين » الى التحقيق امام النيابة • وزعمت صحف الحكومة يوم ٢٨ فبراير ، أنه « تم الافراج عن الطلبة المعتقلين •• » •

النواب والصحافة

ونجحت هتافات وشعارات الطلبة ، فى رفع الأصوات بالمطالب الشعبية ، داخل وخارج مجلس الأمة ، وعلى صفحات الصحف •

قالت عناوين « الأخبار » ، يوم ٢٩ فبراير ١٩٦٨ : « أعضاء مجلس الأمة يطلبون : سرعة اعادة البناء السياسى • معركتنا مع العدو هى النقطة الأولى • الصحافة يجب أن تنقل صورة واضحة للشعب •• شبابنا فى فراغ سياسى •• والمسئولون عن رعايتهم لم يؤدوا واجبهم •• شعب ٩ يونيو متعجل ويريد سرعة تصحيح أى خطأ •• يجب الاسراع فى اصدار الدستور الجديد واقامة البناء السياسى •• النقاء الثورى على كل المستويات ، ضرورة للبناء السياسى » •

وتابعت « أخبار اليوم » ، فى ٢ مارس ١٩٦٨ ، ما جرى فى جلسة الاستماع فى « مجلس الأمة » يوم ٢٨ فبراير • وذكرت قول واحد من الطلبة : « ان أجهزة الاعلام مسئولة عما يحدث لنا •• من غير المعقول أن تشغلنا الصحف بقضايا أفلام الجنس والمينى

جوب ، فى الوقت الذى نبحث فيه عن أنفسنا ، ونحاول اعـادة بناء بلدنا » • ورد أنور السادات : « نحن جميعا مسئولون •• ان لنا جميعا حق التعبير عن كل ما نحسه •• بشرط أن يكون هذا التعبير منظما ولا يأخذ شكل الانفجار •• » • وتكشف المناقشات عن انطباع يكاد يكون عاما لدى الطلبة ، يقول ان « مجلس الأمة » لا يؤدى دوره ، ولا يتحرك بالقدر الكافى •

وفى جلسة المجلس ، التى عقدت بعد جلسـة الاستماع ، عارض العضو عبد الجابر علام ، قول الطلبة ان نصف أعضاء « مجلس الأمة » من العمال والفلاحين ، لا يؤدون دورا • وتساءل : من المسئول عن نقص الوعى لدى الطلبة ؟ •

وطالب أكثر النواب باعادة النظـر فى التنظيم السياسى فورا • وقال علوى حافظ اننا يجب أن نبدأ فى تطبيق مبـدأ الطهارة والنقاء الثورى •

تدبير المظاهـرات

وقال العضو أحمد القصبى ، ان ما حدث فى حلوان ، كان مدبرا من الاتحاد الاشتراكى ، ولكنه خرج عن أهدافه المرسومة • فعارضه خالد محيى الدين قائلا ان أوامر الاتحاد الاشتراكى كانت : لا مظاهرات ، وهناك فرق كبير بين توقع التنظيم السياسى لقيام المظاهرات ، وبين تدبيرها •

ويؤكد بعض أعضاء المحاكم العسكرية ، التى تولت محاكمة « المسئولين » عن الهزيمة ، أن هذه المظاهرات دبرهـا جمال عبد الناصر ، بهدف اعادة المحاكمة ، لأنه لم يرض عن الأحكام •

استرضاء الطلبة

وبعد أن تمكنت أجهزة الأمن من اخماد المظاهرات ، أستؤنفت الدراسة في الجامعات والمعاهد العليا ، يوم ١٦ مارس ١٩٦٨ ·

وعنى الرئيس بالرد على تساؤلات وشكوك ومطالب الطلبة ، وعمل على استقطابهم واسترضائهم · ففى ٢٥ ابريل ١٩٦٨ ، ذهب الرئيس الى جامعة القاهرة ، والقى خطابا أبرزته الصحف فى عناوين كبيرة ، منها ما ظهر على الصفحة الأولى « للأخبار » فى اليوم التالى : « لا مساومة فى المعركة ·· المعركة طويلة مريرة فاصلة · لا وصاية على الشباب · اشتراك الطلبة فى العمل السياسى أمر مطلوب ومرغوب فيه لأنهم أصحاب المستقبل · المثقفون ليسوا طبقة ، بل قوة موزعة على كل الطبقات وطليعة كل الطبقات · الرئيس يستجيب لدعوة الطلبة ، ويجتمع بقياداتهم اليوم فى منزله · انشاء اتحاد عام لطلبة الجمهورية » ·

وبالفعل ، استقبل الرئيس ، يوم ٢٦ أبريل ، فى منزله بمنشية البكرى ، ستة من رؤساء اتحادات الجامعات والمعاهد العليا ، وحاول طمأنتهم واسترضاءهم ببعض الوعود والمكاسب ، التى ظهرت فى عناوين الصحف فى اليومين التاليين · ومنها قول الطلبة الستة « لأخبار اليوم » فى ٢٧ أبريل : « الرئيس أشركنا فى المسئولية ·· وأعطانا الثقة والقدرة على الحركة » · وما أعلنته « الجمهورية » فى اليوم التالى : « تخفيض الرسوم الجامعية من ٧ الى ٥ جنيهات · تخفيض رسوم المدن الجامعية » · وكانت الرسوم قد زيدت من ٥ الى ٧ جنيهات فى بداية العام الدراسى ·

(٧) برنامج مارس .. للتنفيس لا للتنفيذ !

برزت الحاجة الى التغيير ، بعد هزيمة ١٩٦٧ (كما أوضح محمود أمين العالم ، يوم ٢٣ مارس ١٩٦٨ ، فى أخبار اليوم) من عدة أمور ، أولها : ما أصاب التنظيم السياسى من تخلخل وتخلف عن تنظيم الجماهير ، والتعبير عن ارادتها ومصالحها . وثانيها : ما أصاب البناء الاقتصادى من تباطؤ وتراخ ، فى تحقيق خطة التنمية والارتفاع بمعدلاتها . وثالثها : استمرار كثير من مظاهر الفساد والتخلف الفكرى والسياسى والادارى ، فى المستويات المختلفة من أجهزة الدولة . ورابعها : ضرورة تماسك الجبهة الداخلية ، وتصفية « مراكز القوى » ، ضمانا لمساندة الجبهة العسكرية .

الرئيس يتحلى

واشتد التيار الشعبى المطالب بالتغيير والتطهير والديمقراطية ، عقب محاكمة « قادة الهزيمة » واقطاب الحكم ، وافتضاح جوهرهم المضاد للكفاءة والأمانة والعدالة . واستشعر

الرئيس الخطر من الوقوف أمام مطالب الجماهير ، خاصة أنه كان يدرك تماما ــ ربما أكثر من غيره ــ أنه المسئول الأول عما أصاب البلاد من كوارث ، وصارح مستشاره الأول محمد حسنين هيكل ، بتوقعه وخشيته من أن يأخذه الشعب الى ميدان التحرير ويشنقه فيه ٠ فأسرع الرئيس بطأطأة الرأس أمام الموجة ، وتظاهر بتبنى المطالب الشعبية ، حتى يضلل أصابع الاتهام ، فيهرب من العقاب ، ويتمكن من الاستمرار فى السلطة ، وقد كان ! ٠

وزارة التغيير !

وتظاهرا بتلبية طلب الجماهير بالتغيير ، قام الرئيس يوم ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، بتأليف وزارة برئاسته ، ضمت ١٣ وزيرا جديدا ٠

ورأت الصحف الحكومية فى طبيعة التشكيل الوزارى الجديد ، « ضمان التجانس الفكرى والسياسى ٠٠ حول برنامج العمل ٠٠ وازالة التناقض المعوق بين العمل التنفيذى والعمل السياسى ٠٠ » ٠ وأملت هذه الصحف من تولى « قائد الثورة » بنفسه رئاسة لجنة التخطيط ، « الارتفاع بخطة التنمية ، الى أرقى مستوى قيادى ، بما يحقق الانطلاق ، لا لخطة التنمية وحدها، بل للعمل السياسى والثقافى والاجتماعى عامة ٠٠ » ٠

ولكن شيئا من تمنيات الصحف الحكومية وتوقعاتها ، من التجانس والانجاز وتصفية « مراكز القوى » لم يتحقق ، لأن التغيير فى حقيقته كان شكليا ، شمل الأشخاص لا المبادىء ، وأصاب المظهر لا الجوهر ٠

واتصف تشكيل هذه الوزارة بالذات بالاضطراب الشديد ، وتعرضت فى فترة وجيزة لعدة تعديلات ، وخرج منها ثلاثة وزراء ، هم : المهندس محمد عبد الوهاب البشرى ، وزير الانتاج الحربى ،

يوم ٢٢ أبريل ١٩٦٩ ، والدكتور محمد حلمي مراد ، وزير التربية والتعليم ، يوم ١٠ يولية ١٩٦٩ · واستقال السيد محمد ابو نصير من وزارة العدل ، يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦٩ ، ليحل محله المستشار مصطفى كامل اسماعيل ، وتقام « مذبحة القضاء » فور حلفه اليمين القانونية ، وزيرا « للعدل » ! ·

ولم يكن لهذه الوزارة أية فائدة فى تصفية « مراكز القوى » ، بل العكس هو الصحيح ، فقد زادت سلطاتهم ونفوذهم ، باشتراكهم كوزراء فيها ! ··

برنامج مارس

وبعد عشرة أيام من تأليف « وزارة التغيير » ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر ، يوم ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، برنامجا للعمل ، يحمل عنوانه التاريخ الصادر فيه ·

وأفاد الرئيس من حلول ذكرى عيد الهجرة النبوية ، فى اليوم ذاته ، للتقرب من مشاعر الجماهير الحزينة الغاضبة ، بتذكيرها بمعانى التضحية والفداء والنضال ، والصبر على المشاق ·

ثم تحدث الرئيس عن « التحولات الهامة » ، زاعما « اننا استطعنا اعادة بناء القوات المسلحة » ·· و « تحقيق مطلب الصمود الاقتصادى » ·· و « تصفية مراكز القوى » ·· ووضع « صورة كاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة » أمام الجماهير·· والقيام « بجهد سياسى واسع على جبهات عريضة » ··

وتظاهرا بالاستجابة لرغبة الشعب فى التغيير ، قال الرئيس انه بدأ التغيير باعادة تشكيل الوزارة ، من « صفوة من شباب هذا الوطن » · ووعد بتغييرات أخرى · وبشر بأن يكون التغيير

« أكثر بعدا ، وأكثر عمقا من مجرد استبدال شخص بشخص ·· تغييرا فى الظروف ، وفى المناخ ·· » ·

وفى حديثه عن الجانب الأول من البرنامج ، الذى يهدف الى حشد كل قوانا العسكرية والاقتصادية والفكرية ، لتحرير الأرض ، أعلن الرئيس أنه « ليس هناك الآن ، ولا ينبغى أن يكون ·· صوت أعلى من صوت المعركة ، ولا نداء أقدس من ندائها ·· ومهما كان السبيل الذى نسلكه الى تحرير الأرض ·· فانه يصبح سبيلا مسدودا بغير استعداد للمعركة ، سواء قبلنا بطريق العمل السياسى ، وسرنا فيه الى مداه ، فان نتيجته مرهونة باستعدادنا للمعركة ، وسواء يئسنا من العمل السياسى وتركناه ، وواجهنا أقدارنا فى ميدان القتال ، فان النتيجة معلقة على استعدادنا للمعركة ·· » ·

أما الجانب الثانى من البرنامج ، والخاص بتعبئة الجماهير من أجل التحرير وما بعده ، فقد طرح الرئيس فيه ثلاث نقاط هى : « حشد كل القوى الشعبية ، وبوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ، وراء أهداف نضالنا ·· » ، واعتبار « صيغة الاتحاد الاشتراكى هى أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ·· » ، واعادة بناء الاتحاد الاشتراكى ، عن طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة ··

وحدد البرنامج بعض المهام الرئيسية فى : سيطرة قوى الشعب العاملة وتحالفها وقياداتها ، على العمل الوطنى بالديمقراطية · وتدعيم عملية بناء الدولة الحديثة استنادا على العلم · واعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر فى الصناعة والزراعة · وتدعيم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب · واطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية · وتعميق التلاحم بين

جماهير الشعب والقوات المسلحة • وتركيز الجهد فى البحث عن البترول • وتوفير الحافز الفردى • ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب • وضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون ••

واقترح الرئيس وضع مشروع للدستـــور الدائم ، يتضمن مبادىء برنامج ٣٠ مارس ، وينص فيه على حصانة القضاء ، وانشاء محكمة دستورية عليا •

وقد حشدت كل الصحف كافة امكاناتها ، لتأييد كل ما ورد فى البيان من أفكار ومبادىء وشعارات •

فلما أجرى الاستفتاء على البرنامج ، يوم ٢ مايو ١٩٦٨ ، كانت نتيجته مثل كافة الاستفتاءات السابقة هى ٩٩٫٩٨٩٪ •

ثم أجريت الانتخابات للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى ، ليجتمع فى ٢٣ يولية ١٩٦٨ •

التنفيس

ولكن أسلوب ممارسة الحكم ، والوقائع السياسية التالية لاعلان برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، تدل على أن الحاكم لم يكن ينوى « التنفيذ » ، بل مجرد « التنفيس » •

يؤكد ذلك أن الأوضاع العامة للسلطات فى الدولـــة لم تتغير • فبقى تنظيمها منبعثا ــ كما كان ــ من القيادة الفردية ، التى وجدت مجال الحركة أمامها أكثر اتساعا ، بعـــد تصفية منافسيها ومناوئيها فى القيادة العليا للقوات المسلحة والمخابرات العامة •

ولم يصدر الدستور الدائم فى عهد عبد الناصر • وكان ما جاء فى البرنامج عن الديمقراطية والحرية وسيـــادة القـــانون

وحصانة القضاء ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، مجرد شعارات غير قابلة للتنفيذ • وتعددت حوادث مخالفة الرئيس لها جميعا •

خروج الوزيـــر

وعلى سبيل المثال ، ففى اجتماع الرئيس بمديرى الجامعات ، يوم ٧ مارس ١٩٦٨ ، بعد مظاهرات الطلبة ، تحدث الدكتور محمد حلمى مراد ، مدير جامعة عين شمس ، عن ضرورة التغيير فى أسلوب الحكم وفى أشخاص شاغلى المناصب القيادية ، الذين ساهموا فى ايجاد الظروف التى ادت الى الهزيمـــة وسمحت بالانحراف • تظاهر الرئيس بالاقتناع ، وضمن برنامج ٣٠ مارس هذا المطلب • ولكن الأيام مضت دون تنفيذه • فلما طالب الدكتور محمد حلمى مراد ، بعد تعيينه وزيرا للتربية والتعليم ، فى وزارة مارس ١٩٦٨ ، بضرورة تنفيذ روح وبنود برنـامج ٣٠ مارس بجدية ، خاصة فيما يمس سيادة القانون واحترام الحريات ، دخل فى دائرة الخلاف مع الرئيس ، وكانت النتيجة — كما هى دائما — خروج الوزير المخلص من الوزارة ، يوم ١٠ يولية ١٩٦٩ ، وبقاء الرئيس • وظل الوضع كما كان ! •

اعتقال العطيفى وصلاح

واستنادا الى اتجاه برنامج ٣٠ مارس الى اقرار العـــدل وسيادة القانون ، كتب الدكتور جمال العطيفى مقالا فى «الأهرام» يوم ٨ مايو ١٩٦٩ ، بعنوان « ظاهرة خطيرة » ، يؤكد فيه بالوثائق أن قرارا أصدره وزير العدل فى أول يناير ١٩٥٦ ، لم ينشر فى « الوقائع المصرية » الا فى يوم ٧ أبريل ١٩٦٩ ، أى بعد ١٣ سنة و ٣ أشهر و ٧ أيام • وأشار الكاتب الى أن عدم نشر القرارات

والقوانين ، يتعارض مع مبادىء العدالة وبرنامج ٣٠ مارس • وطالب بضرورة نشرها فور صدورها ، فى « الجريدة الرسمية » و « الوقائع المصرية » ، حتى تنفذها المحاكم ويفيد منها المتقاضون •

وبدلا من أن يأمر الرئيس بتنفيذ طلب الكاتب ، ومحاسبة المسئولين عن هذا الخطأ ، ثار سيادته وأمر باعتقال كاتب المقال ، واعفائه من عضوية مجلس ادارة صحيفة « الأهرام » ، ومنعه من الكتابة • وظل الكاتب معتقلا لمدة ثمانية أيام • ولم يفرج عنه الا بعد توسط محمد حسنين هيكل ومجموعة من محررى « الأهرام» لدى المسئولين عن الصحافة ، فى « الاتحاد الاشتراكى » ، ولدى الرئيس جمال عبد الناصر •

واعتقل أيضا لعدة أيام ، صلاح حافظ المحرر فى صحيفة « روز اليوسف » ، لأنه نقد فى اجتماع بالاتحاد الاشتراكى ، عملية اعتقال جمال العطيفى •

فلماذا يا ترى ثار الرئيس ، وعاقب الكاتب ومن نقد اعتقاله ، بشدة ، رغم أنهما عالجا مسألة قانونية بمنطق سليم ، وطالبا بتنفيذ برنامج ٣٠ مارس وشعارات الرئيس ؟ •

الدولارات

تقول وثائق ووقائع هذه الفتـــرة ، ان الرئيس كان يطلب احيانا منع نشر بعض القرارات • لذلك استشعر الخطر من الكتابة فى هذا الموضوع • ومن القرارات التى منع نشرها ، القرار رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٧ ، بالاذن لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، باقتراض مبلغ عشرة ملايين دولار امريكى ، من الملك سعود •

وكان هذا القرض ، ومنع نشر قراره ، بجانب قروض وهبات أخرى ، موضوعا مثيرا لعدة تساؤلات ، تناقلتها الألسنة وبعض الصحف فى عهد الرئيس أنور السادات ، وأوردها جلال الدين الحمامصى فىكتابه « حوار وراء الأســـوار » ، الصادر سنة ١٩٧٦ .

(٨) المظاهرات تتجدد ..
والرئيس يذبح القضاة !

اندلعت مظاهرات الطلبة للمرة الثانية بعد هزيمة يونية ، فى نوفمبر ١٩٦٨ ، بشكل أكثر شدة وعنفا ، من مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ، حتى تتناسب تناسبا صحيحا مع ازدياد الشك فى صدق الحكومة وقدرتها على الاصلاح ، وارتفاع درجة السخط والتذمر الشعبى بسبب تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية .

المأزق العسكرى

كان الموقف العسكرى صعبا ، مثيرا للقلق والتوتر الشعبى ، رغم الجهود الكبيرة التى بذلتها القوات المصرية المسلحة .

وفى عناوين « الأخبار » ، يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٨ ، ما يرسم صورة واضحة لهذا الواقع ، فهى تقول : « اجراءات حاسمة لمواجهة أى عدوان مفاجىء . دفاع مدنى فى كل منشأة ومؤسسة لوقايتها من غارات العدو ، ودفاع شعبى فى كل منطقة ، مستعد لأى تطورات . الغارة الاسرائيلية على نجع حمادى ، دفعت الشرق

الأوسط لمرحلة جديدة وخطيرة · استئناف نقل الكهرباء من السد للقاهرة اليوم » ·

صراع الحكـــام

وكان الوضع السياسى للحكومـة ، وحزبهـا الواحـد ، ومجلسها النيابى ، مهزوزا ، يتقاذفه صراع مراكز القوى ، التى استمرت ونشطت بعد انهيار ثم اختفاء المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته ·

واشتد الصراع الى درجـــة أن اللجنة المركزيـة للاتحـاد الاشتراكى ، برئاسة جمال عبد الناصر ، تقرر يوم ٦ نوفمبـــر ١٩٦٨ ، حل مجلس الأمة ، واجراء انتخاب جديد فى يناير ١٩٦٩ · ويقول جمال عبد الناصر ، فى عبارة واضحة ان « رأيى أن عودة المجلس سيؤدى الى صراع بينه وبين الاتحاد الاشتراكى ·· » ·

سوء الاقتصاد

أما الوضع الاقتصادى ، فقد أوشك على الانهيار ، بعـد سلسلة من المغامرات الفاشلة والهزائم المتكررة وحوادث تبديد الأموال العامة ·

وبرزت على صفحات الصحف الحكومية ، خلال شهـــرى نوفمبر وديسمبر ١٩٦٨ ، الأخبار والتعليقات حول الأزمات التى أحاطت بالشعب من كل جانب : نقص المواد التموينية ، أزمـة المواصلات ، أزمة المساكن ، انخفاض الدخل المالى للأفـــراد ، خاصة بعد تقليص البدلات والأجور الاضافية ·

وفى الوقت نفسه ، طفت على السطح المشكلات المادية والسياسية لدور الصحف المؤممة والعاملين فيها ، بعد أن ازدادت هذه المشكلات وتفاقمت ٠

تطوير التعليم

وكان التعليم ، مثل كافة قطاعات الدولة ، قد انهار مستواه ، وتعددت مشكلاته ، مما دفع الدكتور محمد حلمى مراد ، وزير التربية والتعليم ، الى محاولة التصدى لها ٠

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ ، أقر مجلس الوزراء التعديلات التى ادخلت على سياسة التعليم العام والفنى والخاص ٠

وكان صدور قانون تطوير التعليم العام ، بمثابة الشرارة التى فجرت طاقات الغضب والسخط المكبوته فى الصدور ٠

المظاهرات

فى صباح الأربعاء ، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٨ ـ كما يقول بيان وزارة الداخلية ـ حاول تلاميذ بعض المدارس الثانوية بالمنصورة الخروج فى مظاهرات ، مع تلاميذ بعض المدارس المجاورة ، مطالبين باعادة النظر فى بعض جوانب القانون ، التى تمس عدد مرات الاعادة فى الثانوية العامة ، والانتقال من سنة الى أخرى مع الرسوب فى مادة أو مادتين ٠ ثم استجاب الطلبة لنصح المسئولين وتفرقوا ٠

ورغم توضيح وزير التربية والتعليم لبنود القانون ، ورغم عدم انطباقه على المعاهد الدينية ، فقد قام تلاميذ المعهد الدينى بالمنصورة ، بمظاهرة استمرت من التاسعة صباحا الى الثانية بعد الظهر ، فى يوم ٢١ نوفمبر ! ٠

وبعدها ، اتجه جانب من المتظاهرين ، الذين « اندست بينهم بعض العناصر من غير التلاميذ » ، للاعتداء على مديرية الأمن بالمنصورة ، فاصطدموا برجال الشرطة ، وأصيب ٣٩ من قوة الشرطة ، وأربعة من الأهالى ، وتوفى أربعة آخرون ٠

وبعد يومين ــ ٢٣ نوفمبر ١٩٦٨ ــ اندلعت مظاهرات طلبة كلية الهندسة بالاسكندرية ، الذين اصطدموا بالشرطة ، فعادوا الى كليتهم ليعتصموا بها ٠

ولهذا قرر مديرو الجامعات ووزير التعليم العالى ، تعطيل الدراسة فى كافة الجامعات والمعاهد العليا ٠

ورغم هذا ، اتسعت دائرة التظاهر بالاسكندرية ٠ وقام طلبة المدارس الثانوية بمحرم بك وطلبة كلية الهندسة ، بمظاهرات ــ يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ ــ فى شوارع المدينة ، وحطموا بعض الأتوبيسات وعربات الترام ، وحاولوا احراق نادى المحافظة ٠ وكانت هتافاتهم تدين فساد الحكومة ، وتعادى وزير الداخلية ، وتشكو من الفقر ٠ وفى اليوم التالى ، قالت صحف الحكومة ، ومنها « الأخبار » ، ان : « عناصر مخربة اندست فى المظاهرات وحاولت دفعها الى العنف » ٠

رد الفعل

أدرك رجال السلطة الأسباب المتعددة للمظاهرات ، واستشعروا الخطر من استمرارها وانتشارها ، فافتنوا فى اخمادها وتشويه صورتها ٠ ومن ارتفاع درجة اهتمام السلطات بهذه المظاهرات ، تتضح قوة تأثير المظاهرات على رجالها ٠

فقد بحث مجلس الوزراء ، يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، التقارير المقدمة اليه من وزراء الداخلية والتربية والأوقاف والتعليم العالى والعدل ، عن الطلبة والمظاهرات ٠

وشرح محمد أنور السادات ، عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في اليوم نفسه ، الموقف السياسي والعسكري ، محاولا اقناع الطلبة بصحة تصرف الحكومة ، فقال : « اننا انتقلنا من مرحلة الصمود الى مرحلة الردع ·· وهذا الصمود يتطلب تماسك الجبهةالداخلية ، تماسكا لا يسمح بالتصدع أو الشرخ » ·
وأوضح أنور السادات أن عناصر مخربة اندست بين الطلبة للخروج بالمظاهرات عن الأسباب التى قامت من أجلها ، وهى الفهم الخاطىء لقوانين التعليم الجديدة ·

المؤتمر القومي

وقررت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، يوم ٢٦ نوفمبر ، دعوة المؤتمر القومى العام الى دورة طارئة ، لبحث « موضوع الطلبة والجامعات ، على ضوء الاحتمالات التى كان يمكن ان تؤدى اليها الحوادث الأخيرة ·· » · وبحثت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى برئاسة جمـــال عبد الناصر ، نفس الموضوع ، فى اليوم التالى ·

وأخذت صحف الحكومة تمهد لعقد المؤتمر القومي العام ، بتبرير قرارات الحكومة ، وتعزيز مواقفها ، بالقول مثلا : « رجال التعليم والجامعات اشتركوا فى مناقشة القـوانين ٦ أشهـر ، واجمعوا على ضرورة اصلاح التعليم وتطويره » · أو القول فى لهجة التنظيم والتهويل : « أكبر قوة ضاربة على طول القناة . مصر حشدت أضخـم مدفعيـــة فى الشرق الأوســط منذ معركـة العلمين » ·

ولنفس الغرض نشرت الصحف النص الكامل لبيان اتحـاد طلاب الجمهورية ، الصادر فى أول ديسمبر ، والذى يستنكــر المظاهرات · وان كانت عبارته الأخيرة تكشف عن حجب الجماهير

ثقتها عن التنظيمات السياسية الحكومية ، فهى تطالب « باعطاء الفاعلية للتنظيمات السياسية المساعدة ، فى حل مشاكل الجماهير حتى تستعيد ثقتها » .

واتخذ المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى ، يوم ٤ ديسمبر ١٩٦٨ ، عدة قرارات ، تحاول التشكيك فى المظاهرات وادانتها ، مع فتح باب الأمل لحل بعض المشكلات التى شكلت الأسباب الحقيقية لاندلاع المظاهرات . فقالت عناوين صحف الحكومة ، نقلا عن جلسات المؤتمر ، يوم ٣ ديسمبر : « تمت دراسة مشاكل المواصلات والاسكان .. » . وفى يوم ٥ ديسمبر ، قالت الصحف : « قرارات هامة يصدرها المؤتمر القومى لحماية الجبهة الداخلية من مؤامرات الثورة المضادة . المؤتمر يؤكد أنه لا حرية لأعداء الشعب ، ويدين أساليب التظاهر والاعتصام والاضراب .. المؤتمر يقدر لقواته المسلحة دورها الطليعى .. » .

محصلة المظاهرات

وعلى أية حال ، فقد اثرت مظاهرات فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ، على نظرة الحكومة الى المشكلات الداخلية ، ودفعتها الى محاولة حلها ، ولكنها شددت قبضة أجهزة الأمن على التيارات الشعبية .

ودفعت المظاهرات جمال عبد الناصر ، الى محاولة اقلاق جيش الاحتلال الاسرائيلى ، لرفع الروح المعنوية وكسب الرأى العام المصرى .

أما القوى الخارجية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى واسرائيل ، فقد استخلصت من اندلاع المظاهرات وتكرارها ، اهتزاز الجبهة الداخلية فى مصر ، وعدم قدرتها على الصمود طويلا .

مذبحـــــــة القضـــــاء

وفى ظل المبادىء والمفاهيم ، التى أشاعها الرئيس جمـــال عبد الناصر ، فى خطبه الرسمية وفى برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، وفى مقدمتها : « الديمقراطية » ، « سيادة القانون » ، ، « تحقيق العدل » ، « استقلال القضاء وحصانة رجاله » ، « صيانة الحقوق» و « تصفية مراكز القوى » •• قام الرئيس فى آخر اغسطس ١٩٦٩ ، باعتداء صارخ على رجال القضاء ، ألغى به استقلاله وحطم حصانته • وجعل القانون بلا سيادة ! •• وبهـــذا أعلن الرئيس بنفسه الوقوع فى أكبر تناقض بين شعاراته وممارساته !•• وكشف عدم اتعاظه من أسباب اندلاع المظـــاهرات ونتائجها ومدلولاتها ! ••

السيطرة على القضاء

لم تكن « مذبحة القضاء » فى سنة ١٩٦٩ ، هى الاعتداء الأول على القضاء ، خلال « العهد الثورى » ، بل كانت مجرد خطوة على طريق سيطرة السلطة التنفيذية على القضاء ، التى تمت عمليا بعد الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية • وبـــدت واضحة فى التشريعات التى تحقق للحاكم أغراضه ، وتحرم الناس من التظلم منها أمام القضاء ، كما ظهرت فى المحاكم الخاصة التى يختار الحاكم قضاتها ويشير بأحكامها •

فلما اهتز كرسي الحكم بفعل الهزيمـــة ، وعلت المطالب الشعبية فى مواجهة الحاكم وأجهزته ، دبت الحياة فى القضاء ورجاله ، وبدأ بعضهم يستعيد صلاحياته ، فأصدر من الأحكـــام ما ينبه الى مخالفة بعض القـــرارات السلطويـــة السياسيـــة والاقتصادية ، للدستور والشرع •

وهنا استشعر الحاكم الفرد ، خطر الانتقاص مما دأب عليه من سيطرة كاملة منفردة على القضاء • فاتجه الى استمرار السيطرة عليه عن طريق احتوائه داخل الجهاز السياسى للحكومة •

ووجد الحاكم بين القلة من رجال القضاء ، من يقبل الدعوة لادخال القضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، ويروج لها • كما عثر على من يقبل الترويج لفكرة « القضاء الشعبى » ، التى تتيح له الفرصة لاعادة تشكيل هياكل المحاكم ، وادخال عناصر غير قضائية ، تحقق أغراضه وتنفذ أهدافه •

دعــــاة الاستقلال

ولكن الأكثرية الساحقة من القضاة ، وقفت ضد محاولات الحاكم وأغراضه ، وتمسكت بمبادىء استقلال القضاء وحصانته ، وعدم اشتغال القضاء بالسياسة • وأصدرت بمواقفها بيانا هاما يوم ٢٨ مارس ١٩٦٨ •

وقد صادفت هذه المناقشات ، الاستعداد لانتخاب أعضاء مجلس ادارة نادى القضاة • فتبنى فريق من المرشحين موقف الأكثرية ، بينما قاد وزير العدل فريقا آخر أيد فكرة ضم رجال القضاء الى الاتحاد الاشتراكى • وتمت عملية الانتخاب بالقائمة • وهنا حدثت المفاجأة ، التى ارتاحت لها الأغلبية ، ولكنها أذهلت عقول الحاكم وأعوانه ، وأفقدتهم الحكمة ، فارتكبوا مذبحة القضاء • لقد نجحت قائمة الرافضين لأغراض الحاكم ، بدرجة تقرب من الاجماع • وسقطت قائمة الخادمين لأهداف الحاكم ، سقوطا يكاد يكون تاما ! •

ابعـــاد القضـــاة

فما كان من الرئيس ، الا اتخاذ عدة قرارات عنيفة ، تناقضت مع مبادىء العدل وقواعد الدستور ، والشعارات التى أعلنهـــا بنفسه • وقضت بفصل أو نقل (٢٠٣) من أعضاء الهيئات القضائية • ونفذت فى لحظة صدورها ، بأسلوب تعسفى ، وقبل نشرها فى « الجريدة الرسمية » كما تقضى القاعدة الدستورية • وهكذا خالفت قرارات الرئيس قواعد الدستور والقانون ، من ناحيتى الموضوع والشكل معا ! •

فقد أقال جمال عبد الناصر ، يوم ٣٠ أغسطس ١٩٦٩ ، محمد أبو نصير وزير العدل ، الذى لم يستطع السيطرة على رجال القضاء لحساب الرئيس • وفى اليوم التالى عين الرئيس ، المستشار مصطفى كامل اسماعيل ، وزيرا للعدل ، لتكون مذبحة العدالة أول انجازاته فى الوزارة ! ••

وفى ٣١ أغسطس ، أصدر الرئيس القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، باعادة تشكيل الهيئات القضائية • وبناء عليه أصـــدر الرئيس خمسة قرارات جمهورية ، تحمل الأرقام من ١٦٠٣ الى ١٦٠٧ ، وتقضى باعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة ، وأعضاء مجلس الدولة ، وأعضاء ادارة قضايا الحكومة ، وأعضاء النيابة الادارية ، ونقل بعض العاملين فى الهيئات القضائية الى وظائف أخرى غير قضائية ، فى أجهزة الحكومة والقطاع العام • وأعلن فى نفس اليوم ، أن من لم تشملهم قرارات اعادة التعيين ، يعتبرون محالين الى المعاش بحكم القانون ، ويجوز اعادة تعيينهم فى وظائف أخرى •

حققت محصلة هذه القرارات رغبة الحاكم الجامحـــة فى الانتقام من رجال القضاء الذين لم يخضعوا لأهوائه ، بحرمان

أكثر من مائتين منهم ، من القيام بعملهم ، بالاحالة الى المعاش أو النقل بعيدا عن القضاء • وحاول الحاكم التغطية على فعلته والتخفيف من أثرها المؤلم ، بأن أصدر فى نفس اليوم ، قرارين آخرين لهما جاذبية وبريق ، وفى نفس الوقت يدعمان سيطرته على القضاء •

المجلس والمحـــكمة

القرار الأول ، صدر به قانون المجـــلس الأعلى للهيئات القضائية ، الذى يرأسه رئيس الجمهورية ، ويتولى الاشراف على الهيئات القضائية ، ويبدى رأيه فى جميع المسائل المتعلقة بها • والقرار الثانى ، صدر به قانون المحـــكمة العليـــا التى تختص بالفصل فى دستورية القوانين ، وتفسير النصوص القانونية ، ويعين رئيسها بقرار من رئيس الجمهورية •

ونشرت الصحف الحكومية أخبار تحطيم القضاء وازالـــة العدالة ، تحت عناوين مثيرة خادعة ، منها عناوين « الجمهورية »، التى قالت : « قوانين ثورية لاصلاح القضاء • مجلس الوزراء يقرر انشاء محكمة عليا ومجلس أعلى للقضاء •• » •

وعنيت الصحف بنشر نص « المذكرة الايضـــاحية لقانون المحكمة العليا » ، مساهمة منها فى تبرير الأخطاء ومساندة تصرفات الحاكم • ولكنها أدت الى عكس ما كانت تهدف اليه ، لأنها كشفت الدوافع السياسية ، المخالفة لمبادىء الدستور وقواعد الشرع ، وراء قرارات الرئيس ، عندمـــا قالت ان الثورة التى اجتاحت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، بعد ٢٣ يولية ١٩٥٢،

والقوانين الاشتراكية فى يولية ١٩٦١ ، اقتضت ثورة تشريعية ، حتى يمكن للقانون أن يساير القيم الجديدة فى المجتمع ، وحتى يمكن للقضاء أن يتفاعل مع ارادة الجماهير • ولكن كثيرا من احكام القضاء ، لم تلاحق التطور الذى طرأ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية • كما أن استقلال القاضى ليس ميزة خلعها عليه المجتمع ، بل انه مقرر لصالح العدالة والشعب •

(٩) الصحافة المصرية تعانى ..
والعهد الناصرى ينقضى !

برزت مشكلات الصحافة المصرية ، كموضوع للمناقشة العامة ، على الألسنة وبالأقلام ، خاصة بعد برنامج مارس ١٩٦٨ . وكان أهمها : الرقابة ، والسيطرة الحكومية على الصحف ، وكثرة القرارات الصادرة بتعيين ونقل الصحفيين أو منعهم من الكتابة ، وما ترتب على ذلك من ظواهر ضعف وسلبية .

المطالب الصحفية

وتكررت المطالبة بإباحة مناقشة السياسة العامة ، وأسلوب الحكم ، ونقد الحكومة والقطاع العام ، مع توفير الضمانات الديمقراطية للعمل السياسى . وترددت عبارات : « النقد والنقد الذاتى » ، « الرأى والرأى الآخر » ، « الديمقراطية بالمشاركة » لا « الديمقراطية بالموافقة » و « الالتزام » بدل « الالزام » .

وظهرت اجتهادات ترى اباحة حرية اصدار الصحف للتنظيمات الشعبية ، وأن يكون « الميثاق » هو القيد الوحيد على

حرية الصحافة ، وأن تصير ملكية « الاتحاد الاشتراكى » للصحف شاملة وفعالة ، تنبع منها سياسة الصحف ومعايير اختيار المسئولين عنها • وانشاء مجلس أعلى للصحافة ، داخل « الاتحاد الاشتراكى » ، يشرف على الصحف ويحقق لها العدالة في الحصول على الاخبار والاعلانات •

وامتدت المناقشات الى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى، الذى قرر فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٨ ، ضرورة دراسة مشكلات الصحافة ، وعمل تنظيم جديد لها ، يؤكد الملكية الشعبية لها ، ويضعها فى خدمة أهداف « المجتمع الاشتراكى » •

وكالمعتاد فى العهد الناصرى ، أحيط هذا القرار بباقة من العبارات الرنانة والشعارات البراقة ، البعيدة عن الواقع وامكان التنفيذ • وتولت صحف الحكومة ابرازها ، فقالت « الأخبار » فى عناوين صفحتها الأولى ، يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨ : « وضع تنظيم جديد للصحافة •• تأكيد سيادة القانون •• » • وتحت عنوان « سيادة القانون » ، نقلت الصحيفة عن قرارات المؤتمر التى أعلنها الرئيس عبد الناصر ، « انه من الضرورى خلال هذه المرحلة المصيرية ، ان تتأكد باستمرار وباصرار ، سلطة قوى الشعب العامل ، وأن تتدعم رقابتها الفعالة على مقدراتها ، وعلى جميع أجهزة الحكم ومختلف أنشطة الدولة • ان التمكين لحرية الرأى وحرية النقد ، هو الضمان الأكيد كى يعمل الشعب رقابته • ومن الضرورى كذلك ان تتأكد سيادة القانون ليكون أعلى من مراكز القوى ، وأقوى من ارادة الأفراد •• » • وذكرت قرارات المؤتمر ، ضرورة وضع الصحافة فى « خدمة الرأى الحر والنقد البناء •• مع اعطاء اهتمام خاص لكل وسائل الاعلام والثقافة والفن •• » •

وخلال شهر نوفمبر ١٩٦٨ ، بحثت اللجنة الدائمة للثقافة والاعلام بالاتحاد الاشتراكى ، مع المسئولين فى الحكومة ، وضع دستور لآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ، وتأليف لجنة لمعالجة المشاكل المشتركة لدى الصحف ، وانشاء اتحاد عام للصحافة للعناية بمصالح المؤسسات الصحفية ٠

هيكل ٠٠ وزيرا

ومما يذكر أن تعيين محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير « الأهرام » ، وزيرا للارشاد القومى ، فى آخر تعديل وزارى جرى على وزارة ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، وصدر يوم ٢٦ أبريل ١٩٧٠ ، كان موضوعا مثيرا للشك والمناقشة ، وسببا فى غضب الرئيس عبد الناصر من هيكل ، واعتقال بعض المقربين من الزعيم ومن مستشاره الأول ٠

لقد فاجأ القرار هيكل ، فساورته الشكوك فى أسبابه ونتائجه ٠ وخشى أن يكون تقديما لابعاده عن « الأهرام » ، ثم الوزارة ، بفعل مراكز القوى المعادية له ، وتحت تأثير شخصية الرئيس عبد الناصر ، الحريصة الكتومة ، التى تشك حتى فى اقرب الناس اليها ، خاصة اذا كانوا من أصحاب النفوذ ٠

ومن ناحية أخرى ، استقبل البعض دخول حسنين هيكل الوزارة بعدم ارتياح ، حتى أن توفيق الحكيم الكاتب فى « الأهرام » ، بعث برسالة الى الرئيس — عن طريق حاتم صادق ، زوج ابنة الرئيس والمحرر فى مؤسسة « الأهرام » — يقول فيها ان جمع هيكل بين المنصبين ، سيصبغ « الأهرام » بالصفة الرسمية ، وان الناس لا تصدق غالبا ما تقوله الأجهزة الحكومية ٠ وأوضح توفيق الحكيم أن أزمتنا هى أزمة ثقة ، وأن الشعب يعانى

يحتوى هذا الكتاب على أربعة فصول رئيسية: الفصل الأول، تناول فيه المؤلف هزيمة يونية ١٩٦٧، أسبابها ونتائجها، حتى انقضاء عهد عبدالناصر. والفصل الثانى تعرض فيه لعهد السادات، وتتبع الأوضاع السياسية فى مصر التى أدت إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أما الفصل الثالث، فقد تناول فيه حرب أكتوبر، حتى مبادرة السلام المصرية على يد السادات. وتناول الفصل الرابع التطورات التى أحدثها الرئيس السادات فى حقل السياسة الداخلية، ودور الصحافة التى أتيح لها هامش كبير من الحرية فى نقد الأوضاع الإقتصادية وغيرها، وفى فضح مراكز القوى ومساندة حقوق الإنسان، وتعدد الأحزاب.

٣٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب